

[الإمام إذا كان
يصلي صلاة
الظهر قصراً في
زمان الخوف]

الخامس : الإمام إذا كان يصلي صلاة الظهر قصراً في زمان
الخوف ، وجعل القوم [فرقتين] ، فصلى [ركعة] ، ثم
أحدث فاستخلف مقيماً ، كان على الطائفتين الإتمام ، كذا ذكره
الشافعي
- رحمه الله - ، وصورة المسألة فيما لو أحدث قبل أن تفارقه
الطائفة الأولى ، فأما إذا استخلفه بعد ما فارقه فلا يلزمه الإتمام^(٣) .

[اقتداء المسافر
بمن لا يعرف]
هـ [٢١١ ب]
ط [١٢٧ ب]

الثالثة : لو اقتدى بإمام لا يدري أنه مقيم أو مسافر ، فسواء //
نوى القصر أو الإتمام ، مسافراً كان الإمام أو مقيماً ، // أتم أو قصر
، يلزمه الإتمام ، وإنما [كان كذلك] ؛ لأن الأصل في الناس
الإقامة والسفر عارض ، فيحمل الأمر على الأصل . ويخالف ما لو
نوى الاقتداء بإمام مسافر ونوى القصر يقصر ؛ لأن الظاهر أن
المسافر لا يترك القصر ، فلو علق النية فقال : إن كان مسافراً
وقصر قصر ، وإن كان مقيماً أتممت لم يجز ؛ لأن للمسافرين
علامة في العادة وزياً يخالف زي المقيمين ، فيمكنه الوقوف عليه ،
بخلاف نية الإمام ؛ فإنه لا طريق له إلى معرفته^(٥) .

الرابعة : لو اقتدى مسافر بمن يصلي الجمعة فنوى القصر ، هل
له أن يقصر الصلاة أم لا ؟ يبني على // أن [الجمعة] ظهر
مقصورة
[أو فرض آخر ، فإن قلنا : ظهر مقصورة] ، فله أن يقصر [] ،

[اقتدى مسافر
بمن يصلي الجمعة]
د [٧٢ ب]

البيان

الط

(٤٩٧ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤١٩ / ١) .

(د) : " ركعتين " .

(د) : " ركعتين " .

(٣) انظر : الأم (٣٨٠ / ١) ، الحاوي (٤٨١ / ٢) .

(هـ) : " قلنا ذلك " .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٧) ، المحرر ص ٢٢٦ ، البيان (٤٦٨ / ٢) ،

مختصر المزني ص ٣٠ ، الحاوي (٤٧٨ / ٢) ، الباب ص ٣٧ ، التعليقة لأبي

الطبري

الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٢٣ .

(د) : " الصلاة " .

(د) ، (ط) .

(ط) .

وإن قلنا : فرض آخر فيلزمه الإتمام ؛ لأنه وصل صلاته بصلاة المقيمين . وعلى هذا لو قدموا مسافراً ليصلي بهم الجمعة وجوزنا ، فاقتدى به مسافر ونوى القصر فعلى ما ذكرنا ؛ إن قلنا : الجمعة ظهر مقصورة يجوز ، وإن قلنا : فرض آخر يلزمه الإتمام ؛ لأنه شرع في صلاة المقيمين ، والمأموم اقتدى بمن يصلي صلاة المقيمين^(١) .

الخامسة : إذا اقتدى بمقيم يقضي صلاة الصبح ونوى القصر يلزمه الإتمام ؛ لأنه وصل صلاته بصلاة المقيمين ، فلزمه حكمهم ، فأما إن كان الذي يقضي الصبح مسافراً فاقتدى به لا يلزمه الإتمام ؛ لأنه ما وصل صلاته بصلاة المقيمين^(٢) .

[اقتداء المسافر
بمقيم يقضي
صلاة الصبح]

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ١) ، البيان (٤٦٧ / ٢) ، مختصر البويطي الورقة (١٢ / ب) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ١) ، التعليقة (١١٠٨ / ٢) ، التنبيه ص ٥٥ ،

البيان (٤٦٧ / ٢) .

الفصل الخامس : في الإقامة

وفيه عشر مسائل :

إحداها : المسافر إذا اجتاز ببلدة أو قرية فنوى المقام فيها ، ففي الوقت يحكم بكونه مقيماً ؛ لأن نيته توافق حالته ، وإن أراد أن يصلي ليس له أن // يقصر الصلاة ، ولو كان في أثناء الصلاة فنوى الإقامة فيلزمه الإتمام ؛ لأن سبب الرخصة قد زال قبل كمالها^(١) .

[اجتياز المسافر
بلدة أو قرية مع
نية الإقامة]

ط [١٢٨]

فرع : لو كان في الصلاة شك هل نوى الإقامة أم لا يلزمه الإتمام^(٢) ؛ لأن القصر رخصة ، فلا تجوز إلا عند اجتماع شرائطها ، فإذا وقع الشك في الشرائط يعود إلى الأصل ، والأصل وجوب الأربع^(٣) .

[شك المسافر في
نية الإقامة]

الثانية : لو سافر من بلده قاصداً الانتقال إلى بلدة أخرى ، فكما حصل في تلك البلدة تنقطع الرخص ، حتى لو أراد أن يفتتح الصلاة لا يجوز له القصر^(٤) ، ولو كان راكباً سفينة فاتصلت السفينة بمقهـ صده وهـ
في الصلاة يلزمه الإتمام ، [لزوال] سبب الرخصة^(١) .

[تنقطع الرخص]

(١) انظر : التعليقة (١١٠٥ / ٢) ، البيان (٤٧١ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٦ / ١) ، الحاوي (٤٧٤ / ٢) ، المحرر ص ٢٢٨ ، التهذيب (٣٠٩ / ٢) ، فتح العزيز

(٢١٣ / ٢) ، مختصر البويطي الورقة (١ / ٩١) .

(٢) ذكر هذه الصورة السيوطي في الأشباه والنظائر ص ١٥٤ تحت قاعدة (لا يزال حكم اليقين بالشك إلا في مسائل)

ونكر منها : إذا شك مسافر هل نوى الإقامة أم لا لا يجوز له الترخص .

(٣) التعليقة (١١١١ / ٢) ، التهذيب (٣٠٩ / ٢) ، التنبيه ص ٥٥ .

(٤) انظر : الحاوي (٤٧٤ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٣ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٦ / ١) ، البيان (٤٧١ / ٢) .

(د) : " لوقوع الشك في " ، ولعل الصواب " لزوال " ؛ لأنه وصل إلى البلدة فانقطع الشك .

[الشك في موضع الإقامة]

فرع : لو وصل إلى بلدة في السفينة ، فشك هل هي بلدة إقامته // أم لا ، يلزمه الإتمام ؛ لوقوع الشك في سبب الرخصة^(١) .

[المسافر لإيجاز حلة والرجوع في الوقت]

الثالثة : لو قصد أن يسافر إلى بلدة لينجز حاجة ويرجع في الوقت ، فكما حصل فيها يُجعل مقيماً وإن لم يكن من عزمه الإقامة ؛ لأن سفره الأول قد انتهى ، ورجوعه سفر آخر ، فأما إن قصد بلدة ولم ينو المقام فيها ، ولا قصد أن يجاوز إلى // موضع آخر ، فإذا صلح

[٢١٢ - ١]

فيها ، فهل تنقطع الرخص أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما وهو الصحيح : أنه لا يترخص ؛ لأن قصد الاجتياز منها غير موجود ، وإذا لم يتحقق [السفر] فالأصل إكمال الصلاة ، وفيه وجه آخر : أن له أن يترخص لأن الأصل بقاء حكم السفر^(٢) .

[اجتياز المسافر بلدة له فيها أهل ولم يعزم الإقامة]

الرابعة : لو اجتاز ببلدة له فيها أهل ووطن ، وليس من عزمه المقام فيها ؛ بل يريد أن يتجاوز إلى بلدة أخرى ، فهل له أن يقصر الصلاة أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما : لا تنقطع رخصه ؛ لأن المهاجرين قدموا مكة مع رسول الله ﷺ ولأكثرهم بمكة قرابة وأهل ووطن وتركوا القصر ، ولأنه [لم] يعزم // على الإقامة ، فكانت تلك البلدة وسائر البلاد سواء . والثاني : ليس له أن يترخص ؛ لأن حاله تشبه

[٢٢٨ - ب]

(١) انظر : التعليقة (١١٠٩ / ١) ، المقنع الورقة (٦٨) ، المجموع (٢٩١ / ٤) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) ، التهذيب (٣٠٩ / ٢) .

(٢) انظر : التعليقة (١١١١ / ٢) ، المجموع (٢٩٢ / ٤) ، التهذيب (٣٠٩ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤١٩ / ب) .

(٣) في (د) ، (ط) : " السبب " .

(٤) انظر : البيان (٤٧٦ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٧ / ١) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) .

(٥) " لم " ساقطة من (ط) .

حال المقيمين^(١).

[نوى المسافر
الإقامة في موضع
لا يصلح للإقامة]

الخامسة : لو نوى المقيم في بعض الجبال أو بعض البراري والموضع لا يصلح للإقامة ، فهل ينقطع الترخص أم لا ، فيه قولان أحدهما ينقطع لوجود نية الإقامة ، والثاني لا ينقطع الترخص ، لأن الإقامة في الموضع لا تتحقق ، فلا تنقطع الرخص [بأمر] لا حقيقة له^(٣).

[المسافر إذا دخل
بلدة وعزم على
إقامة أربعة أيام]

السادسة : إذا دخل بلدة وعزم على أن يقيم فيها أربعة أيام كوامل سوى يوم الدخول والخروج ، فقد صار من جملة المقيمين وانقطعت الرخص ، فأما إذا دخل يوم الجمعة وقت الزوال ، وعزم على الخروج يوم الثلاثاء أول النهار ، فلا يختلف المذهب أنه لا يمنع من الرخص ؛ لأن // القصد إلى مقام أربعة أيام ما وجد ، فأما إذا دخل يوم الجمعة وقت الزوال ، وقصد الخروج يوم الثلاثاء وقت الزوال ، فهل يمنع من الرخص أم لا ؟ في المسألة وجهان : أحدهما : لا يمنع ؛ لأن الرسول x دخل مكة يوم الرابع من ذي الحجة ، وخرج يوم الثامن وكان يقصر الصلاة^(٤) ؛ لأن مقام أربعة أيام على التحقيق ما وجد ؛ لأن في اليوم الأول لحقه تعب السير والنزول ، وفي الأخير لحقه تعب الارتحال والسير بقية النهار ، فلا تُعد اليومين ، والوجه الثاني : ليس له أن يترخص ؛ لأنه من نصف النهار يوم الجمعة إلى نصف النهار يوم الثلاثاء أربعة أيام كوامل وليس فيها سفر ، وأما الخبر فحكاية حال ، فعمل الرسول x دخل في اليوم الرابع في آخر النهار ،

ط [١٢٩-١]

د [٧٣ب]

هـ [٢١٢ب]

(١) انظر : الأم (٢٣٢ / ٢) ، التعليقة (١٠٩٣ / ٢) ، الحاوي (٤٦٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٣ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٦ / ١) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٨٩ .

(٢) في (د) : " بما " .
(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ب) ، التعليقة (١٠٩٢ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٥ / ١) ، الوسيط (٢٤٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢١٣ / ٢) ، البيان (٤٧٥ / ٢) ، المجموع (٣٠١ / ٤) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) .

(٤) ذكره الإمام الشافعي في الأم بلفظ : " أقام رسول الله بمنى ثلاثاً يقصر ، وقدم في حجته فأقام ثلاثاً قبل مسيره إلى عرفة يقصر " . انظر : الأم (٣٢٢ / ١) . وقال في تلخيص الحبير (١١٣ / ٢) : لم أر في هذا رواية مصرحة ؛ وإنما هو مأخوذ من الاستقراء ؛ ففي الصحيحين عن جابر : (قمتنا صبح رابعة) .

وارتحل يوم الثامن في أول النهار ، [فما] تم له مقام أربعة أيام ، وقال أبو حنيفة : ما لم // ينو مقام خمسة عشر يوماً له أن يقصر الصلاة^(٢) . ودليلنا ما روي عن عثمان أنه قال : من أجمع إقامة أربعة أيام أتم الصلاة^(٣) ، ولأن الثلاث مدة للمسافرين ، بدليل أن الرسول ﷺ ضرب للمهاجري أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً^(٤) ، وعمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من جزيرة العرب // فضرب لمن يقدم منهم تاجراً مقام ثلاثة أيام^(٥) ، فما لم ينو [مقام] أكثر من ثلاثة أيام فهو [في] مقام المسافرين ، فإذا زاد على ذلك صار مقام المقيمين ، فكان حكمه حكم المقيمين^(٨) .

[المسافر إذا دخل
بلدة لإجاء حاجته
وعزم على
الخروج بعد
انقضائها]

السابعة : إذا دخل بلدة لحاجة ، وعزم أنه متى [نجزت] حاجته خرج وتم سفره ، إن كانت تلك الحاجة لا تنجز في أربعة أيام ، فيصير حكمه حكم المقيمين ، فأما إذا كانت الحاجة يجوز أن تنجز في يوم ويومين ؛ ولكن تأخرت وزاد مقامه على أربعة أيام ، فقد نقل المزماني في المختصر أنه يقطع القصر^(١٠) ، ونقل عن الإملاء

(في (د) ، (ط) : " وا " .

(٢) انظر : الهداية شرح بداية المبتدئ (٢ / ٢٤) ، فتح القدير (٢ / ٤٤) .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ١٤٨) قال : ولم أجد إسناده .

(٤) رواه مسلم في الحج ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٩ / ١٢١) ، جواز

الإقامة للمهاجر بمكة . والبخاري في مناقب الأنصار ، باب إقامة المهاجر بمكة

انظر : فتح الباري (٧ / ٢٦٦) .

(٥) ذكره في تلخيص الحبير وقال عنه : صححه أبو زرعة ، وروى عن نافع عن ابن

عمر وهو وهم (٢ / ١١٧) . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣ / ١٤٧ -

١٤٨) .

(سقطت من (ط) .

(سقطت من (ط) .

(٨) انظر : الأم (١ / ٣٢٢) ، التعليقة (٢ / ١٠٩٥) ، البيان (٢ / ٤٧٣) ،

الحاوي

(٢ / ٤٦٤) ، التهذيب (٢ / ٢١٤) ، المجموع (٤ / ٢٩٨ - ٢٩٩) ، العباب

المحيط (١ / ٢٩٥) ، الباب ص ٣٧ ، مختصر المزماني ص ٣٠ ، مختصر

البويطي الورقة (١٠ / ٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الحضرم ص ١٦٥ .

(في (هـ) : " تنجزت " ومعنى تنجزت أي تقضت ، يُقال : نجز حاجته : أي

قضاها ،

انظر : النظم المستعذب ص ١٠٥ .

(١٠) انظر : مختصر المزماني ص ٢٩ .

أن الـ شافعي - رحمه الله - قال : له أن يقصر الصلاة ما لم يجمع [سكناً] أو يبلغ مقامه // مقام رسول الله ﷺ بهوازن^(٢) ، وقال فيمن كان مقيماً على حرب : يقصر إلى سبعة عشر أو إلى ثمانية عشر مقام رسول الله ﷺ بهوازن^(٣) ، وقال في الأم : فإذا جاوز أربعاً أحببت له أن يتم^(٤) ، فإن لم يتم أعاد ما صلى بالقصر بعد الأربع . واختلف أصحابنا في المسألة على طرق ؛ إلا أن الأصح أن المسألة على ثلاثة أقوال^(٥) : أحدها : أنه إذا زاد مقامه على أربعة أيام يترك القصر ؛ لأن الإقامة أكثر من قـ صـد الإقامة ، ولو نوى مقام [أربع] ترك القصر ، فإذا أقام [أربعاً] أولى . والقول الثاني : أنه يقصر إلى ثمانية عشر تخريجاً من مسألة الحرب وسنذكر توجيهاً // والثالث : أنه يقصر أبداً ما لم يقصد مقام أربعة أيام على ما ذكره في [الإملاء] . ووجهه ما روي عن المسور ابن مخرمة أنه قال : كنا مع سعد بن أبي وقاص^(٦) في قرية من قرى الشام أربعين ليلة فكنا نصلي أربعاً وكان يصلي ركعتين^(٧)

(ط) ، (هـ) : " مكث " .

(٢) انظر : الإبانة الورقة [٤٦ / ب] ، المقنع الورقة (٦٧) ، التعليقة (١٠٩٧ / ٢) ، البيان (٤٧٦ / ٢) ، الحاوي (٤٦٦ / ٢) ، التهذيب (٢١٥ / ٢) ، الوسيط (٢٤٦ / ٢) ، المجموع (٣٠١ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٨٧ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٧٣ .

(٣) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة ، انظر : فتح الباري (٥٦١ / ٢) .

(٤) انظر : الأم (٣٢٢ / ١) .

(٥) انظر : حلية العلماء (٢٤٥ / ١) .

(ط) في (هـ) : " أربعة أيام " .

(ط) في (هـ) : " أربعة أيام " .

(ط) في (د) : " الأم " .

(٩) سعد بن أبي وقاص بن مالك بن أمية بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب ، أحد العشرة وآخرهم موتاً ، وأمه حمزة بنت سفيان بن أمية ، روى عن النبي كثيراً ، وروى عنه بنوه ، أحد الفرسان ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، أحد الستة أهل الشورى ، توفي سنة

(٥١ هـ) ، وكان مستجاب الدعوة .

انظر : الإصابة (٧٣ / ٣) ، سير أعلام النبلاء (٩٢ / ١) .

(١٠) انظر : شرح معاني الآثار للطحاوي (٤١٩ / ١) .

وروي عن ابن عمر أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر في غزاته وكان يصلي ركعتين^(١). وروي عن أنس بن مالك^(٢) أنه أقام بالشام مع عبد الملك بن مروان^(٣) شهرين يصلي بصلاة المسافرين ، وقول الشافعي عقيب ذلك . وإن لم يتم أعاد ، أراد به على سبيل الاستحباب ؛ لأنه ذكر أن الإتمام مستحب .

[المسافر إذا كان مقيماً على حرب وعزم على إقامة أربعة أيام]

الثامنة : إذا كان مقيماً على حرب وعزم على مقام أربعة أيام ، فهل يترك القصر أم لا ؟ فيه قولان : قال في القديم : تقصر الصلاة ، ووجهه أن المحارب لا يتحقق قصده وعزمه ؛ لأنه ربما يضطر إلى الخروج . والقول الآخر وهو المنصوص في الجديد : أنه يترك القصر ؛ لأنه مسافر عزم على إقامة أربع ، فصار كما لو أقام لطلب حاجة^(٤) . ونظير هذه المسألة إذا نوى المقام في موضع لا يصلح

د [٧٤ ج]

[المسافر المقيم على الحرب إذا لم يعزم مقام مدة]

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٢ / ٣) ، كتاب الصلاة ، باب من قال : يقصر أبداً ما لم يجمع مكثاً ، وقال عنه في تلخيص الحبير (١١٧ / ٢) : أخرجه البيهقي

هـ [٢١٣ ج]

صحيح .
أذربيجان : بلدة في شمال غرب إيران ، وهي إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، تقع على بحر قزوين . انظر : معجم البلدان (١٠٩ / ١) ، الروض المعطار ص ٢٠ ، موسوعة المدن العربية والإسلامية ص ٤٠٥ .
(٢) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن النجار الخزرجي ، خادم رسول الله ، أحد المكثرين من رواية الحديث ، قدم المدينة النبي ﷺ وهو ابن عشر سنين ، وكان النبي يكنيه بأبي حمزة ، كان آخر الصحابة موتاً بالبصرة ، توفي ٩٣ هـ ، وله ١٠٣ هـ سنين .
انظر : الإصابة (١٢٧ / ١) ، سير أعلام النبلاء (٣٩٥ / ٣) .

(٣) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي ، أبو الوليد ، من أعظم الخلفاء ودهاتهم ، ولد سنة ٢٦ وتوفي سنة ٨٦ ، كان جباراً على معانديه ، قوي الهيبة ، اجتمعت عليه كلمة المسلمين بعد مقتل ابني الزبير ، توفي في دمشق .
انظر : سير أعلام النبلاء (٢٤٦ / ٤) ، الأعلام (١٦٥ / ٤) .
(٤) انظر : الأم (٣٢٢ / ١) ، التعليقة (١٠٩٧ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٤ / ١) ، الوسيط (٢٤٦ / ٢) ، التهذيب (٢١٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٨ / ١) ، مختصر المزني ص ٢٠٩ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٧٦ .

// للإقامة^(١)

التاسعة : المقيم على الحرب إذا لم يعزم مقام مدة ؛ ولكن قال : متى انقضت حاجتي خرجت ، // فأبلى ثمانية عشر [يوماً] ~~أ~~ يقصر ؛ لما روي أن رسول الله × أقام عام الفتح بحرب هوازن سبعة عشر ، أو ثمانية عشر وهو يقصر ، فأما إن زاد على ذلك فقولان : أحدها : يلزمه الإتمام ؛ لما روي عن ابن عباس أنه قال : " أقام رسول الله ×

رب

هوازن ثمانية عشر يوماً يقصر الصلاة " ، فمن أقام أكثر من ذلك فليتم ، ولأن الأصل هو الإتمام ، لا يجوز القصر إلا بقدر ما نقل // فيه القصر عن رسول الله × . والقول الآخر أنه يقصر أبداً إلى أن ينقضي القتال ، لما روي عن جابر أن رسول الله × أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة^(٢) ، وروي عن ابن عباس أن رسول الله × أقام على خيبر أربعين يوماً يصلي ركعتين^(٣) ، إلا أن في إسناد الخبيرين

خللاً . والفرق بين الخوف وسائر الجوائح أن تأثير الخوف في الصلاة أكبر ، بدليل أن الخوف إذا تكامل أباح الصلاة بالإشارة إلى غير القبلة ؛ ولهذا قلنا لو نوى المقيم على القتال مقام أربعة أيام يباح له أن

يترخص ، والمسافر ينتظر قضاء الحاجة على الضد من ذلك^(٤) .

(١) انظر المسألة الخامسة من هذا الباب ص ٢٢٧ .

(٢) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٣) قال الزيلعي في نصب الراية (١٨٦ / ٢) : قال عنه النووي في الخلاصة : هو حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ومسلم لا يقدح فيه تفرد معمر ؛ فإنه ثقة حافظ ، فزيادته مقبولة .

ورواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب إذا أقام بأرض العدو يقصر ، انظر : عون المعبود (٧٣ / ٤) .

(٤) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٥٣٣ / ٢) ، والبيهقي في سننه (١٥٢ / ٣) . وقال عنه الزيلعي في نصب الراية (١٨٦ / ٢) . قال البيهقي : وهو غير صحيح ، تفرد به الحسن بن عمارة وهو متروك .

(٥) انظر : الأم (٣٢٣ / ١) ، الحاوي (٤٦٧ / ٢) ، التعليقة (١٠٩٧ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٥ / ١) ، الوسيط (٢٤٦ - ٢٤٧) ، التهذيب (٢١٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٨٨ / ١) ، العباب المحيط (٢٩٥ / ١) ، مختصر المزني ص ٢٩ ، مختصر البويطي الورقة (١ / ٩١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ١٧٥ .

العاشرة : المسافر إذا دخل في طريقه إلى بلد فقال : إن لقيت فلاناً فيها أقمت بها ، فقبل أن يلقي فلاناً له أن يقصر الصلاة ما لم يبلغ مقامه أربعة أيام ، وإن لقي فلاناً حكم بإقامته ، فلو عزم بعد ذلك على الخروج يكون ذلك ابتداء سفر ؛ لانقطاع السفر الأول بالنية^(١) .

[المسافر إذا نوى الإقامة إن لقي فلاناً]

(١) انظر : الأم (٣٢٣ / ١) ، البيان (٤٦٩ / ٢) ، المجموع (٣٠٤ / ٤) ،

الحـ
لوي (٤٦٩ / ٢) .

الفصل السادس : في حكم صلاة اشترك فيها الحضر والسفر

وفيه خمس مسائل : إحداها : إذا فاتته الصلاة في الحضر ، ثم أراد القضاء في السفر ، فعندنا^(١) وعند عامة العلماء^(٢) يلزمه الإتمام ، فلا يجوز له القصر ، وحكي عن المزمي أنه قال : يقضي قصراً // [اعتباراً بحالة الفعل] ، قياساً على ما لو ترك الصلاة في حالة القدر

[والقيام] وأراد القضاء في حالة المرض ، فإنه يقضي من قعود ، وكذلك من فاتته صلاة في حالة وجود الماء ، وأراد القضاء في حالة عدم الماء ، فإنه يقضيها بالتيمم^(٥) . ودليلنا أن الأربع قد استقر في ذمته ، // فلا تسقط الفرض عنه بركعتين ، قياساً على من نذر أربع ركعات ، وليس كما اعتبرته من مسألة المرض ؛ لأن العلة هناك العجز ، وهاهنا القصر رخصة ، فاعتبر سبب الرخصة عند وجوبها ، يدل عليه أن القائم في الصلاة لو عجز في أثناء الصلاة يقعد ، والمقيم إذا سافر في أثناء الصلاة فلا يقصر ، الآخر : أن هناك لو قلنا : يلزمه الإعادة ، فإنما كان فيه تأخير القضاء ، وفي التأخير آفات ، وهاهنا إذا منعناه من القصر يتم ، وفي الإتمام إسقاط الفرض // باليقين فكان أولى .

الثانية : إذا افتتح الصلاة في السفينة ، فسارت السفينة في أثناء الصلاة ، لا يجوز له القصر ؛ لأنه اشترك فيها الحضر والسفر ، فغلب حكم الحضر ، وصار كما لو سافر في رمضان بعد طلوع

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، التعليقة (١١٠٣ / ٢) ، البيان (٤٨٢ / ٢) ، التهذيب (٣١٠ / ٢) ، حلية العلماء (٢٤٥ / ١) ، الحاوي (٤٧٤ / ٢) ، فتح العزيز (٢٢٥ / ٢) ، الوسيط (٢٥٢ / ٢) ، المجموع (٣٠٥ / ٤) ، مختصر المزمي ص ٢٩ ، مختصر البويطي (١ / ١٠) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢١٢ .

(٢) انظر : الهداية مع فتح القدير (٤٥ / ٢) ، المغني (١٢٧ / ٢) ، الإجماع لابن المنذر ص ١٠ .

(٣) في (د) ، (ط) : " لا اعتداد مخالفة الفعل " .

(٤) ساقطة من (هـ) .

(٥) انظر : مختصر المزمي ص ٢٩ .

[المسافر إذا دخل عليه وقت الصلاة ثم سافر في آخر الوقت]

الفجر لا يباح له الفطر^(١) .

الثالثة : إذا دخل عليه وقت الصلاة في الحضر ، ثم سافر في آخر وقت الصلاة ، فالذي نقله المزمي أن له أن يقصر الصلاة^(٢) . ووجهه أنه مسافر قصد أداء صلاة لم [يلزمه] إتمامها غير مقتد بمقيم ، فجاز له القصر ، كما لو دخل وقتها بعدما سافر ، وحكى عن القديم قولاً آخر أنه لا يجوز له القصر ، [واختاره] المزمي ،
للشافعي - رحمه الله

الله - فقال : وهذا أولى بأصله^(٣) ؛ لأن عنده الصلاة تجب بأول الوقت ؛ ولهذا قال : لو كانت طاهرة في أول الوقت ثم حاضت [لم] يلزمها القضاء ، ولو كان الوجوب بأول الوقت فقد استقر الفرض في ذمته على الكمال ، فلا يجوز له أن يقصر على ركعتين^(٤) ، والصحيح هو الأول ؛ لأن عندنا الصلاة لا اختصاص لها بأول الوقت ؛

ولكنها تجب بأول الوقت في حق من أدرك أول الوقت ، وتجب بأخر الوقت في حق من أدرك آخر الوقت ، وبجميع الوقت // في حق

ط [١٣١]

د [٧٥]

من // أدرك جميع الوقت ، وهذا أدرك جميع الوقت^(٥) .

فرعان : على ظاهر المذهب لو سافر وقد بقي من الوقت مقدار ركعة ، هل له أن يقصر الصلاة أم لا ؟ ينبني على أن من صلى

[إذا سافر وقد بقي من الوقت مقدار ركعة]

(١) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٢٥) ، نهاية المطلب ج ٢ (٤١٩ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٢٢ .

(٢) انظر : مختصر المزمي ص ٣٠ .

(٣) في نسخة (د) ، (هـ) : " يلتزم " ، وفي (ط) : " يلزمه " .

(٤) في (د) : " وأجازه " .

(٥) الإمام الشافعي .

(٦) ساقطة من (ط) ، (هـ) .

(٧) انظر : المجموع (٤ / ٣٠١) وجاء فيه : إن لأصحاب طريقتين قال ابن سريج :

في كل واحدة من المسألتين قولان بالنقل والتخريج : أحدهما : يجب على المسافر

الإتمام ، وتجب الصلاة على الحاضر . والثاني : لا صلاة عليها وله القصر . وقال

جمهور الأصحاب بظاهر النصين : فأوجبوا الصلاة عليها ، وجوزوا القصر .

(٨) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ - أ) ، التعليقة (٢ / ١١٠٠) ، البيان (٢ / ٤٨٣) ،

فتح العزيز (٢ / ٢٢٦) ، التهذيب (٢ / ٣١٠) ، الوسيط (٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣) ،

مختصر البويطي (٩٥ / أ) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الح

ص ١٩٨ .

[إذا كان قد بقي من الوقت ما دون ركعة]

ركعة
[في الوقت] هل تكون صلاته أداءً أم لا ؟ وقد ذكرناه^(١) ، فإن قلنا : تكون أداءً يجوز له أن يقصر ، وإن قلنا : إن القدر الواقع خارج الوقت تكون [صلاته] قضاء فلا يجوز له القصر ؛ لأنه اجتمع ما يوجب القصر وما يوجب الإتمام ، فغلب حكم الإتمام^(٢) .

الثاني : إذا كان قد بقي من الوقت ما دون ركعة ، فلا يجوز له القصر قولاً واحداً ؛ لأن الصلاة صارت فائتة^(٣) .

[إذا ففته الصلاة في السفر وأراد القضاء في الحضر]

الرابعة : إذا فاتته الصلاة في السفر وأراد القضاء ، ففي المسألة ثلاثة أقوال^(٤) : أحدها وهو قوله القديم يقضيها قصراً ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٥) - رحمه الله - . ووجهه [أن الفرض في وقته] ~~سقط~~ يسقط عنه بركعتين ، فكذلك بعد فوات الوقت . والقول الآخر وهو قوله الجديد أن عليه الإتمام ، وهو اختيار المزني^(٦) . ووجهه أن سبب الرخصة قد زال ، فامتنعت الرخصة ؛ كما لو قدم [من] ~~السفر~~ السفر قبل أن يفطر ، ولأن من ترك صلاة الجمعة لا يجوز [له] ~~أن يقتصر في القضاء على ركعتين ، كذلك هاهنا . والقول الثالث : [إن أراد القضاء في الحضر يلزمه الإتمام ؛ لأن العذر غير~~

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٢) انظر : تنمة الإبائة الورقة (١٥٦ / ب) الجزء الأول من (د) .

~~ساقط من (هـ) .~~

(٤) انظر : الإبائة الورقة (٤٦ / ب) ، حلية العلماء (١ / ٢٤٦) ، فتح العزيز

(٢٢٧ / ٢) ، المجموع (٤ / ٣٠٥ ، ٣٠٦) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق :

عبد الله الحضر ص ١٩٩ .

(٥) انظر : الإبائة الورقة (٤٦ / أ) ، التعليقة (٢ / ١١٠٠) ، حلية العلماء

(١ / ٢٤٦) ، المجموع (٤ / ٣٠٥) ، مختصر البويطي الورقة (١٠ / أ) ، هـ [٢١٤]

التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٠١ .

(٦) ذكر النووي في المجموع (٤ / ٣٠٥) ، إذا فاتته الصلاة في السفر أربعة أقوال :

أظهرها : إن قضى في سفر قصر ، وإن قضى في حضر أتم . والثاني : يتم مطلقاً .

والثالث : يقصر مطلقاً . والرابع : إن قضى في ذلك السفر قصر ، وإلا فلا .

(٧) انظر : الهداية (٤٥ / ١) ، فتح القدير (٤٥ / ١) .

~~في (ط) [أنه فرض وقته] .~~

(٩) انظر : مختصر المزني ص ٣٠ .

~~في (د) ، (ط) : " في " .~~

~~ساقطة من (هـ) .~~

موجود وقت الفعل [٢٤٢] ، وإن أراد القضاء في السفر يقصر ؛ لأن العذر موجود وقت الفعل والوجوب جميعاً ؛ إلا أن من أصحابنا من لا يفصل بين أن يقضيها في تلك السفرة أو في سفرة أخرى ، ومنهم من قال إذا أراد قضاءها / ففى تلك السفرة يقصر ، وما إذا أراد القضاء في سفرة أخرى فلا ؛ لوجود حالة لو أراد القضاء فيها لزم الإتمام ؛ لعدم العذر ، فاستقر حكم الأربع (٢)

[إذا دخل عليه وقت الصلاة في السفر فأخّر الصلاة حتى صار مقيماً]

ط [٢٣١]
د [١٧٦]

الخامسة : لو دخل عليه / الوقت الصلاة في السفر ، فأخّر الصلاة حتى صار مقيماً ، إن كان قد بقي من الوقت مقدار أربع ركعات ، فيلزمه الإتمام بلا خلاف ؛ لأنه يريد أداء الصلاة / في الحضر وهكذا لو كان بقي من الوقت مقدار ركعة ؛ لأننا قلنا : الصلاة كلها أداء فهو يريد أداء الصلاة في الحضر ، وإن قلنا : ما يقع خارج الوقت يست يكفى .
قضاء ، فقد اشترك فيها القضاء والأداء بطلب حكم الإقامة ، فأما إذا كان قد بقي من الوقت ما دون ركعة ، فينبغي على أن من أدرك من الوقت ما دون ركعة هل تلزمه الصلاة أم لا ؟ وقد ذكرنا قولين ؛ فإن قلنا بإدراك ما دون ركعة يصير مدركاً للصلاة فيها هنا يصير مدركاً .
[حكم] المقيمين ، فيلزمه الإتمام ، وإن قلنا : لا يصير مدركاً للصلاة فيصير كما لو فاتته الصلاة في السفر وأراد القضاء في الحضر وقد ذكرناه (٣)

ساقطة من (د) ، (ط) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) البيان (٤٨١ / ٢) ، التعليل (١١٠٣ / ٢) .

(٣) حالة الصلاة (٢١٨ / ١) ، التعليل لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد

الله الحضر من ٢١٣ .

(٤) في (د) ، (ط) " يحكم " .

(٥) انظر المسألة الرابعة [السابقة] من هذا الفصل ص ٢٢٢ .

موجود وقت الفعل [X] ، وإن أراد القضاء في السفر يقصر ؛ لأن العذر موجود وقت الفعل والوجوب جميعاً ؛ إلا أن من أصحابنا من لا يفصل بين أن يقضيها في تلك السفرة أو في سفرة أخرى ، ومنهم من قال إذا أراد قضاءها // في تلك السفرة يقصر ، وأما إذا أراد القضاء في سفرة أخرى فلا ؛ لوجود حالة لو أراد القضاء فيها لزم الإتمام ؛ لعدم العذر ، فاستقر حكم الأربع (٢) .

الخامسة : لو دخل عليه // وقت الصلاة في السفر ، فأخر الصلاة حتى صار مقيماً ، إن كان قد بقي من الوقت مقدار أربع ركعات ، فيلزمه الإتمام بلا خلاف ؛ لأنه يريد أداء الصلاة // في الحضر ، وهكذا لو كان بقي من الوقت مقدار ركعة ؛ لأننا إن قلنا : الصلاة كلها أداء فهو يريد أداء الصلاة في الحضر ، وإن قلنا : ما يقع خارج الوقت يكـون قضاء ، فقد اشترك فيها القضاء والأداء فغلب حكم الإقامة ، فأما إذا كان قد بقي من الوقت ما دون ركعة ، فينبني على أن من أدرك من الوقت ما دون ركعة هل تلزمه الصلاة أم لا ؟ وقد ذكرنا قولين ؛ فإن قلنا : بإدراك ما دون ركعة يصير مدركاً للصلاة فهذا يصير مدركاً

[حكم] X المقيمين ، فيلزمه الإتمام ، وإن قلنا : لا يصير مدركاً للصلاة ، فيصير كما لو فاتته الصلاة في السفر وأراد القضاء في الحضر ، وقد ذكرناه (٤) .

X ساقطة من (د) ، (ط) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٦ / ١) ، البيان (٤٨١ / ٢) ، التعليقة (١١٠٣ / ٢) .

(١١٠٤) ، حلية العلماء (٢٤٥ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد

الله الحضر ص ٢١٣ .

X في (د) ، (ط) : " بحكم " .

(٤) انظر المسألة الرابعة [السابقة] من هذا الفصل ص ٢٧٧ .

الباب السابع عشر

في الجمع بين الصلّاتين، وفيه فصلان :

الفصل الأول : في الجمع بسبب السفر

الفصل الثاني : في الجمع لا لحكم السفر .

الباب السابع عشر

في الجمع^(١) بين الصلاتين

[الجمع بين
الظهر والعصر
بعرفة للحجاج
وبين المغرب
والعشاء
في مزدلفة]

والكلام فيه في فصلين : أحدهما في الجمع بسبب السفر ، وفيه ثمان مسائل : إحداها : يجوز للحجاج أن يجمعوا بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر ؛ لما روى جابر أن رسول الله ﷺ خطب يوم عرفة حين زالت الشمس ، ثم صلى الظهر والعصر معاً^(٢) . وكذلك يجوز لهم أن يجمعوا بين المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الرجوع من عرفات ؛ لما روى ابن عمر أن الرسول ﷺ صلى المغرب والعشاء بمزدلفة جميعاً^(٣) ، وقد تواتر النقل بذلك وانعقد عليه الإجماع . واختلفوا في علة الجمع^(٤) فقيل : إنما // أبيح بسبب السفر ، وقيل : السبب النسك^(٥) ؛ حتى

ط [١٢٢] (١) الجمع في اللغة : الضم . وفي الشرع : ضم صلاة إلى صلاة في وقت إحداها

تقريباً أو

تأخيراً . وأول مشروعيته كانت غزوة تبوك سنة ١٠ هـ . انظر : هامش (١) من

(٢ / ٤٨٤) البيان .

(٢) رواه مسلم في حجة النبي ﷺ ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٨ / ١٨٤) .

ورواه البخاري في الجمع بين الصلاتين بعرفة ، انظر : فتح الباري (٣ / ٥١٣) .

(٣) رواه البخاري في الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، انظر : فتح الباري (٣ / ٥٢٣) .

(٤) . ومسلم في الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، انظر : صحيح مسلم بشرح

الذوي

(٩ / ٣١) .

(٤) جاء في روضة الطالبين (١ / ٤٩٩) : اختلف أصحابنا في علة الجمع . وفي

العزير

(٢ / ٢٣٧) : واختلف أصحابنا في سبب الجمع . وقال في نهاية المطلب ج ٢

الورقة

(٤٢٩ / ١) : واختلف أنتمنا في مقتضى الجمع في حقه فمنهم من قال : سبب الجمع

السفر ، ومنهم قال : سبب الجمع شغل النسك

(٥) والصحيح من المذهب أن العلة هي السفر .

انظر : روضة الطالبين (١ / ٤٩٩) ، المجموع (٤ / ٣٠٩) ، وقطع

الماوردي بأن العلة هي النسك .

يتصل وقوفه بعرفة ، فلا تقطعه الصلاة عن الاشتغال بالدعاء ، وفي المغرب والعشاء يتعجل حصوله بمزدلفة ؛ فإن المبيت بها من المناسك^(١) .

[الجمع بين
الظهر والعصر
للجماعة والمنفرد]

فروع ثلاثة : أحدها : أن عندنا الجمع بين الظهر والعصر جائز للجماعة والمنفردين^(٢) ، وعند أبي حنيفة لا يجوز للمنفرد أن يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، فأما الجمع بين المغرب والعشاء فجائز للمنفرد^(٣) . ودليلنا أن نقول الجمع في النسك يجوز للجماعة فجاز للمنفرد ؛ كالجمع بين المغرب والعشاء // .

د [٧٦ ب]

الثاني : المقيم بعرفة ومزدلفة هل يباح له الجمع أم لا ؟ إن عللنا بالسفر فلا يجوز ، وإن عللنا بالنسك [فجائز]^(٤) .

[الجمع للمقيم
بالظهر والعصر
في وقت العصر وبين
المغرب والعشاء
في وقت العشاء]

الثالث : لو أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر ، أو بين المغرب والعشاء في وقت المغرب ، إن عللنا بالسفر يجوز ، وإن عللنا بالنسك لا يجوز ؛ لأنه يفوت الغرض المطلوب ؛ وهو اتصال الدعاء في الموقف ، و [تعجيل] [الحصول] بمزدلفة^(٥) .

[الجمع بين
الظهر والعصر ،
والمغرب والعشاء
في سائر الأسفار
الطويلة]

الثانية : [يجوز الجمع عندنا] بين الظهر // والعصر وبين المغرب والعشاء في سائر الأسفار الطويلة^(٦) ، وقال أبو حنيفة : لا

هـ [٢١٤ ب]

انظر : الحاوي كتاب الحج (٢٢٧ / ٥ ، ٢٢٨) ، مختصر المزني ص ٣٠ .
(١) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٦) ، التعليقة (١١٢١ / ٢) ، المحرر ص ٢٢٩ ، الحاوي (٢ / ٤٨٩) ، الباب ص ٣٧ ، مختصر المزني ص ٣٠ ، مختصر البويطي الورقة (١٠ / ب) .

(٢) انظر : فتح العزيز (٢٣٨ / ٢) .

(٣) انظر : البحر الرائق (٣٦٦ / ٢) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٦) ، التعليقة (١١٢١ / ٢) ، البيان (٤٨٥ / ٢) ،

روضة الطالبين (٤٩٩ / ١) ، فتح العزيز (٢٣٧ / ٢) .

(٥) في (هـ) : " فيجوز " .

(٦) في (د) ، (ط) : " يعجل " .

(٧) في (ط) : " الحضور " .

(٨) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٦) ، التعليقة (١١٢١ / ٢) ، البيان (٤٨٥ / ٢) ،

المجموع (٣٠٩ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٤٢٩) .

(٩) في (هـ) : " عندنا يجوز الجمع " .

(١٠) انظر : المحرر ص ٢٢٩ ، البيان (٤٨٤ / ٢) ، الحاوي (٤٩١ / ٤٩) ،

[الجمع بين
العصر والمغرب ،
وبين العشاء
والصبح]

ط [١٣٢ ب]

يجوز الجمع بين الصلاتين في سائر الأسفار^(١) . ودليلنا ما روي عن معاذ بن جبل^(٢) أنه قال : " خرجنا مع رسول الله x عام غزوة تبوك وكان يجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء^(٣) " ، وروى ابن عمر أن رسول الله x كان إذا عجل في [السير]^(٤) جمع بين المغرب والعشاء^(٥) ، رواه البخاري ومسلم .

الثالثة : الجمع بين العصر والمغرب لا يجوز ، وكذلك بين العشاء والصبح لا يجوز ، وبين الصبح والظهر لا يجوز ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الرسول x بين مواقيت الصلاة ، فلا يجوز أن // يصلي في غير

وقتها إلا فيما ورد فيه النقل عن صاحب الشرع ، ولم ينقل عن رسول الله x الجمع إلا بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، وأيضاً فإن الظهر والعصر صلاتا زمان واحد وهو النهار ، ووقت إحداها يتصل بالأخرى ، والمغرب والعشاء أيضاً صلاتا زمان واحد وهو الليل ، ووقت المغرب يتصل بوقت العشاء على قول بعض العلماء ، وعلى قول من يقول : لا يتصل ليس يطول الفصل بينهما ، فأما العصر مع المغرب فصلاتا زمانين ، وكذلك العشاء مع الصبح ، وأما الصبح والظهر فوقت إحداها منفصل عن وقت الأخرى بفصل يطول ، فلم يجز الجمع^(٦) .

التهذيب
(٢ / ٣١٣) ، فتح العزيز (٢ / ٢٣٦) ، روضة الطالبين (١ / ٤٩٨) ،
المجموع

(٤ / ٣٠٩) ، مختصر المزني ص ٣٠ .
(١) انظر : البحر الرائق (٢ / ٣٦٣) .

(٢) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي ، قال كعب بن مالك : كان شاباً جميلاً سمحاً ، من خير شباب قومه وروى عن النبي أحاديث ، شهد المشاهد كلها ، وأمره النبي على اليمن ، قال عنه الرسول x : يأتي معاذ يوم القيامة أمام الناس برتوة ، كانت وفاته بالطاعون في الشام سنة ١٧ هـ ، وعاش ٣٤ سنة . انظر : الإصابة (٦ / ١٣٧) ، سير أعلام النبلاء (١ / ٤٤٣) .

(٣) رواه مسلم في باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٥ / ٢١٦) .

(٤) في (د) ، (ط) : " السفر " .

(٥) رواه البخاري في الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ، انظر : فتح الباري (٢ / ٥٧٩) . ومسلم في جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٥ / ٢١٣) .

(٦) انظر : المقنع الورقة (٦٨) .

[الجمع في السفر
القصير]

د [١٠٧٧]

الرابعة : الجمع بين الصلاتين في السفر القصير هل يجوز أم // لا ؟ فيه قولان^(١) : أحدهما قوله القديم . وهو مذهب مالك^(٢) : جائز ، ووجهه أن أهل مكة يجمعون بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء [وذلك] سفر قصير . والقول الثاني ذكره في الأم : [أنه] لا يجوز^(٣) ؛ لأن في الجمع تأخير العبادة عن وقتها ، فلا تجوز في السفر القصير كالفطر .

[الصلاة في الوقت]

الخامسة : الصلاة في الوقت أفضل من الجمع ؛ لأن في الجمع إخلاء وقت العبادة عن العبادة ، فهو كالفطر مع الصوم^(٤) .

[الجمع بين
الصلواتين تقديمًا
وتأخيرًا]

ط [١٠٣٣]

السادسة : إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين فالتقديم والتأخير إليه ، وأيهما [شاء] فعل أجزأه ، إلا أن الأولى أن يفعل ما هو الأرفق به ؛ فإن كان وقت الزوال في المنزل ويريد أن يرتحل فيقدم العصر إلى الظهر ؛ حتى لا يحتاج أن ينزل في الطريق // وإن كان وقت الزوال في الطريق ويريد أن ينزل في آخر النهار يؤخر الظهر . والأصل فيه ما روي عن ابن عباس أنه قال : " ألا أخبركم عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر؟ كان إذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر ، وإذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصليهما في وقت العصر " ^(٥) ، فإذا لم

(١) انظر : التنبيه ص ٥٦ ، البيان (٤٨٥ / ٢) ، الحاوي (٤٩١ / ٢) ، التهذيب (٣١٣ / ٢) ، فتح العزيز (٢٣٦ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٩٨ / ١) ،

المجموع

هـ [١٢١٥]

وع (٢٠٩ / ٤) .

(٢) انظر : المعونة (٢٥٩ / ١) ، الفواكه الدواني (٢٧٤ / ١) .

(٣) في (د) ، (ط) : " وهو " .

(٤) ساقطة من (د) ، (ط) .

(٥) جاء في الأم (٣٢٠ / ١) : ومن كان من أهل مكة فحج أتم الصلاة بمنى وعرفة ، وكذلك أهل عرفة ومنى ومن قارب مكة ممن لا يكون سفره إلى عرفة مما تقصر فيه الصلاة ...

(٦) انظر : روضة الطالبين (٥٠٥ / ١) ، المجموع (٣١٦ / ٤) ، اللباب ص ٣٧ .

(٧) ساقطة من (هـ) . ولعل الأولى حذفها .

(٨) الحديث رواه البيهقي في المسنن الكبرى (١٦٣ / ٣) ، وقال عنه النووي في

[شروط الجمع
بين الظهر
والعصر في وقت
الظهر]

يكن له في واحد من الأمرين غرض // فالتقديم أولى ؛ لأنه إذا قدم
أمن من الفوات ، وإذا آخر لا يدري ما يتجدد عليه ، وربما يطرأ
عارض يشغله عن الصلاة^(١) .

السابعة : إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر
، فيعتبر في ذلك أربع شرائط : أحدها : يعتبر وجود السفر من أول
الصلاتين إلى آخرهما ، حتى لو أقام في أثناء الظهر أو بعد الفراغ
منها قبل الشروع في العصر ، لا يجوز أن يصلي العصر ، وإن
نوى الإقامة

بعد التلبس بالعصر لا يحتسب له عن الفرض ، وهل تبطل أو تنقلب
نفلاً ؟ فعلى قولين ، وإنما قلنا ذلك ، لأن الجمع أبيح لعدة السفر ،
[فاعتبرنا] العلم إلى وقت الفراغ عن موجبها^(٢) .

فرع : لو أنه جمع بين الصلاتين في وقت الظهر ، ثم لما فرغ
من الصلاتين نوى الإقامة قبل أن يدخل وقت العصر أو وصل إلى
مقصده ، فهل يحتسب بالعصر أم لا ؟ فيه وجهان : // أحدهما : لا
يحتسب له ؛ لأن التقديم جوز على سبيل الرخصة ، فإذا زالت
الشرائط قبل الوجوب [لم] يقع فرضاً ؛ كما لو عجل زكاة ماله
ثم سلمه

[عين] المال ، أو استغنى المصروف إليه لا بمال الزكاة أو ارتد
الوجه الثاني : أن يحتسب له ؛ لأن الفعل قد وقع الفراغ منه على
الصحة فلا يبطل حكمه ، وصار كما لو عجل شاة بصفة الزكاة ،
فحال الحول وقد تعيبت وصارت بصفة لا يجوز // إخراجها عن
الزكاة يقع معتداً بها ، ولا يجب إخراج الزكاة ثانياً ، وهذه المسألة
نظير مسألتنا ؛ لأن سبب الإقامة لا يسقط عنه فرض الصلاة ؛ ولكن

المجموع

(٣١٢ / ٤) : إسناده جيد وله شواهد .
(١) انظر : التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، التنبيه ص ٥٦ ، البيان (٤٨٦ / ٢) ، (٤٨٧) ،
روضة الطالبين (٤٩٨ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ ، المجموع (٢١٠ / ٤) .
(٢) في (د) " فيعتبرها " .
(٣) انظر : التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق عبد الله الحضر ص ٢٥٦ ، المحرر
ص ٢٢٩ ، البيان (٤٨٧ / ٢) ، الحاوي (٤٩٣ / ٢) ، التنبيه ص ٥٦ ، المجموع
(٣١٢ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٩٩ / ١) وجاء فيها : فيعتبر في ذلك ثلاثة
شروط .

(أ) ساقطة من (ط) .

(ب) ساقطة من (هـ) .

[جمع بين
الصلاتين في وقت
الظهر ونوى
الإقامة قبل دخول
وقت العصر]

د [٧٧ ب]

ط [١٢٢ ب]

لا تجزيه عن تلك الصفة ، [وهذا] ^(١) الحكم فيما لو دخل وقت العصر فنوى الإقامة قبل أن يمضي وقت إمكان الصلاة ، فأما إذا مضى زمان إمكان الصلاة ثم صار مقيماً ، فقد استقر حكمه بدخول وقت الوجوب والتمكن منه ، فصار كما لو عجل زكاة مال فتم الحول والشرائط موجودة ، [ثم] ^(٢) هلكت الأموال أو تغير حال المصروف إليه ، فإن الزكاة تقع معتداً ولا تجب الإعادة ^(٣) .

[نية الجمع]

الشرط الثاني : نية الجمع بينهما معتبرة للاحتساب بالقصر ، حتى لو صلى الظهر وأراد أن يصلي العصر عقيب الظهر من غير أن يكون قد نوى الجمع بينهما لا يجوز ، قال المزملي يجوز أن يصلي العصر عقيب الظهر من غير أن يكون قد نوى الجمع ^(٤) . ودليلنا عليه أنا أجمعنا على أن الجمع بينهما في وقت العصر لا يجوز ما لم ينو تأخير الظهر ، وكذا لا يجوز الجمع في وقت الظهر من غير نية ^(٥) .

[وقت نية الجمع]

فرع : إذا ثبت أن نية الجمع شرط ، فمتى تعتبر النية ؟ نص في الجمع في المطر أنه ينوي عند الشروع في الصلاة الأولى ، ونص في الجمع بسبب السفر أنه لو نوى في أثناء الصلاة الأولى قبل السلام يجوز ، فحصل في المسألة قولان ^(٦) : أحدهما : تعتبر نية الجمع عنده افتتـاح أول

(١) في (د) ، (ط) : " وهكذا " .

(٢) في (د) ، (ط) : " فهلكت " .

(٣) انظر : الحاوي (٤٩٣ / ٢) ، البيان (٤٨٩ / ٢) ، المجموع (٣١٢ / ٢) ،
التهذيب

(٣١٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٣ / ٢) ، التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، (١١٢٣) ،

روضة الطالبين (٥٠ / ١) ، (٥١) .

(٤) انظر : مختصر المزملي ص ٣٠ .

(٥) انظر : المحرر ص ٢٣٠ ، البيان (٤٨٧ / ٢) ، الحاوي (٤٩٣ / ٢) ، التهذيب

(٣١٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤١ / ٢) ، المجموع (٣١٢ / ٤) ، نهاية جـ ٢

الورقة

(٤٢٩ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٥٧ .

(٦) وللأصحاب طريقتان حكاهما القاضي حسين في تعليقه والبغوي في تهذيبه وغيرهم

: أحدهما : تقرير النصين ، فيجب في المطر أن ينوي في الإحرام ؛ لأن استدانة المطر في أثناء =

الصلاتين ؛ لأن كل نية لا يجوز أن تتأخر عن السلام وجبت في أول الصلاة كنية // القصر . والثاني : يجوز [في أثناء الصلاة الأولى] ؛ لأن المقصود من هذه النية جمع الصلاتين ووصل إحداهما

بالأخرى^(٢) ، وقد حصل ذلك إذا نوى في أثناء الصلاة ، بخلاف نية القصر ؛ لأن المقصود // منها تقدير العبادة^(٣) // فاعتبرناها في الابتداء . تظهر فائدة القولين^(٤) في رجل شرع في صلاة الظهر وهو في السفينة ، فسارت السفينة وهو في أثناء الصلاة ، فنوى الجمع ، فإن قلنا : محل النية حالة التكبير فلا يجوز له الجمع ؛ لأن [علة] الجمع ونيته [لم تكن] موجودة عند التكبير [فلا يجوز له الجمع] ، وإن قلنا : تجوز النية في أثناء الصلاة فيجوز له أن يجمع ؛ لوجود علة الجمع وهو في السفر والنية في وقتها^(٥) .

الشرط الثالث : الترتيب بينهما [شرط] ؛ وذلك بأن يصلي الظهر أولاً ثم العصر بعده ، ولو قدم العصر على الظهر لا يجوز ؛

= الصلاة الأولى ليست بشرط للجمع ، فلم يكن محلاً للنية ، وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الأولى ؛ لأن استدامته شرط ، فكانت محلاً للنية . والطريق الثاني وهو المشهور وبه قطع الجمهور في المسألتين قولان : أحدهما : لا تجوز النية فيها جميعاً إلا عند الإحرام بالأولى كنية القصر ، وأصحهما باتفاق من الأصحاب : يجوز مع الإحرام بالأولى أوفي أثناءها أو مع التحلل منها ، ولا يجوز بعد التحلل .

انظر : التهذيب (٣١٥ / ٢) ، التعليقة للقاضي حسين (١١٢٦ / ٢) . ساقطة من (د) ، (ط) .

(٢) انظر : المجموع (٢١٣ / ٤ ، ٢١٤) ، البيان (٤٨٧ / ٢) ، الحاوي (٢ / ٤٩٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٢٩ / ب) ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٨ .

(٣) انظر : مختصر المزني ص ٣٠ .

(٤) انظر : المحرر ص ٢٣٠ ، البيان (٤٨٧ / ٢) ، الحاوي (٤٩٣ / ٢) ، التهذيب (٣١٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤١ / ٢) ، المجموع (٣١٢ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٢٩ / ب) .

في (د) ، (ط) : " عليه " .

في (د) ، (ط) : " غير " .

ساقطة من (د) .

(٥) انظر : التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، العزيز (٢٤١ / ٢) .

ساقطة من (د) .

[الترتيب بين الصلاتين المراد جمعهما]

[الموالاة بين الصلاتين المراد جمعهما]

لأن وقت العصر لا يدخل بعد ؛ وإنما جوز فعلها على سبيل التبع ،
والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع^(١) .

الشرط الرابع : الموالاة بينهما شرط على ظاهر المذهب ؛ وذلك
بأن يصلي العصر عقيب فراغه من الظهر ، ولا يفصل بينهما بأكثر
من قدر الإقامة ، وذهب أبو سعيد الاصطخري^(٢) من أصحابنا إلى
أن الموالاة ليست بشرط ، حتى لو تنفل بينهما جاز ؛ ووجهه أن كل
واحدة من الصلاتين منفردة عن [الأخرى ، بدليل أنه يجوز أن
يكون الإمام في الأخرى] ~~غير~~ الإمام في الأولى من غير كراهية
، والتي هي متبوعة قد صحت ، بدليل أنه لو نوى الجمع فلما فرغ
من الظهر ترك العصر لا يلزمه [إعادة] ~~الظهر~~ ، فإذا كانت
الأخرى [منفردة] ~~ردة~~ عن الأولى وقد صحت المتبوعة فكيف ما أتى بالتابع أجزاءه ، وصار
كـ

مع العشاء . ووجه ظاهر المذهب أن الرسول x والى بينهما ولم
يفصل إلا بالإقامة ، [فلا تجوز] ~~الزيادة~~ عليه ؛ لأن هذه
الرخصة سميت جمعاً ، والجمع [بالتحقيق] ~~أن يكون~~ على سبيل
المقارنة وذلك ليس يتأتى ، فلا بد من المتابعة حتى يتحقق الجمع^(٨) .

(١) انظر : التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، المحرر ص ٢٢٩ ، البيان (٤٨٨ ، ٤٨٧ / ٢) ،
التهذيب (٣١٥ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٠ / ٢) ، المجموع (٣١٦ / ٤) .
(٢) الحسن بن يزيد الاصطخري ، أبو سعيد ، فقيه شافعي من نظراء ابن سريج ، ولد
عام ٢٤٤ هـ ، وتوفي ٣٢٨ هـ .

قال ابن الجوزي : له كتاب في القضاء لم يصنف مثله . وقال الأسنوي : صنف
كتباً كثيرة ، منها : أدب القضاء ، الفرائض الكبير ، الشروط والوثائق والمحاضر
والسجلات . انظر : طبقات الشافعية لابن شعبة (١٠٩ / ١) ، شذرات الذهب (٢)
٣١٢ / ، الأعلام (١٢٩ / ٢) .

(X) ساقطة من (د) .

(X) ساقطة من (د) ، (ط) .

(X) في (ط) ، (هـ) : " منفصلة " .

(X) في (د) ، (ط) : " فلم تجز " .

(X) في (هـ) : " الحقيقي " .

(٨) الوجه الثاني : أنه يجوز الجمع بينهما وإن طال الفصل ما لم يخرج وقت الأولى .

انظر : التعليقة (١١٢٢ / ٢) ، المحرر ص ٢٣٠ ، الحاوي (٤٩٤ / ٢) ،

البيان

[إذا جمع بين
الظهر والعصر
ونسى سجدة]

ط [١٣٤ ب]

د [٧٨ ب]

فرع : لو جمع بين // الظهر والعصر ، فلما فرغ تذكر أنه نسي سجدة ، إن علم أنه تركها من الظهر لم تصح له واحدة من الصلاتين ؛ أما الظهر فلعدم السجود ، وأما العصر فلأنه لم يقدم عليه الظهر ، ولو أراد أن // يجمع بينهما جاز ، وإن علم أنها من العصر فالظهر

ق
[مضت] ✗ على الصحة والعصر [باطل] ✗ ، وليس له أن يجمع [بحصول] ✗ الفصل بين الصلاتين ، وأما إن لم يعلم من أي الصلاتين ترك السجدة ، فيأخذ بأسوأ الأحوال في الأحكام كلها ، أما في حكم الصلاة فيجعل كأنه تركها من الظهر ، حتى يلزمه إعادة الظهر والعصر ، وأما في حكم الجمع فيجعل كأنه تركها من العصر ، حتى لا يجوز أن يجمع بينهما (٤) // .

[تأخير الظهر
في وقت الظهر]

الثامنة : إذا أراد تأخير الظهر إلى وقت العصر ، فلا بد من نية التأخير بقصد الجمع ، حتى إذا أحر ولم ينو الجمع عصي بذلك وصارت [الظهر] ✗ فائتة ، وإنما اعتبرت النية ؛ لأنه إذا نوى التأخير كان مترخصاً ، وإذا لم ينو كان متوانياً مستهيناً بالعبادة ؛ إلا أنه إنما تتعين عليه نية التأخير في آخر الوقت حتى يضيق عليه الوقت ، فأما قبل ذلك فهو في حل وسعة ؛ لجواز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت مع الاختيار ، ويعتبر وجود السفر إلى وقت الفراغ [منها] ✗ ، حتى لو أخر الظهر ثم نوى الإقامة قبل أن يصل إليها كانت الصلاة فائتة ولا يكون [لها] ✗ حكم الأداء . وتظهر الفائدة في

(٢ / ٤٨٨) ، التهذيب (٢ / ٣١٥) ، المجموع (٤ / ٣١٥) ، فتح العزيز

(٢ / ٢٤٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٣٢) .

✗ في (ط) : " مضى " .

✗ في (ط) : " باطل " .

✗ في (ط) : " لحصول " .

(٤) انظر : التعليقة (٢ / ١١٢٤) ، المحرر ص ٢٣١ ، البيان (٢ / ٤٨٨) ،

ذئب

(٢ / ٣١٦) .

✗ في (د) ، (هـ) : " الصلاة " .

✗ ساقطة من (ط) وفي (هـ) : " عنها " .

✗ ساقطة من (د) ، (ط) .

ط [١٣٥ أ]

النية ؛ فإن على أحد [القولين] ❧ الأداء بنية القضاء ، والقضاء بنية الأداء لا يـ صـح ، وهـ لـ يعتـبـر
تقديم الظهر على العصر أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : يعتبر ؛ لأن
الظهر [أسبق] ❧ الصلاتين ، فصار كما لو أراد تقديم العصر إلى
الظهر لابد من مراعاة الترتيب . والوجه الثاني وهو الصحيح :
أن الترتيب ليس بشرط ، حتى لو صلى // العصر قبل الظهر يجوز ،
وإنما قلنا ذلك ؛ لأن وقت الظهر قد دخل وقد فات ، وهذا الزمان
صالح لفعل الظهر ، بدليل أنه لو فوت الظهر ثم أراد الإعادة فذلك
جائز قبل [العصر وبعده] ❧ ، فإذا كان ذلك جائزاً لمن أخر بغير
عـذر ،

فلأن يجوز لمن أخر بالعذر أولى ، ويفارق ما لو أراد التقديم ؛ لأنه

يدخل [وقت] ❧ العصر ، وإنما جوز فعلها على سبيل التبع للظهر
وعلى هذا هل يشترط // التتابع والموالاة بينهما ؟ فعلى هذين
الوجهين إن شرطنا الترتيب تشترط الموالاة [إلحاقاً لمن أراد
التأخير بمن أراد التقديم ، وإن قلنا : لا يعتبر الترتيب فلا تعتبر
الموالاة] ❧ . وتظهر فائدة [الخلاف لمن أراد التأخير ثم أراد
التقديم ، وإن قلنا : لا يعتبر الترتيب ، ولا تعتبر الموالاة ، ويظهر
ذلك] ❧ في مسألتين : إحداهما : أنا إذا قلنا : الترتيب شرط ، إذا
أخر الظهر تكون فائتة ، حتى لا تجوز بنية الأداء على أحد الوجهين
الأخرى : أنه يلزمه إتمام الظهر ولا يجوز له القصر ؛ إلا على
قولنا إن الفائتة في السفر يجوز إعادتها مقصورة ولا يجوز
إتمامها (٧)

❧ في (ط) ، (هـ) : " الطريقتين " .

❧ في (د) : " أساس " .

❧ ساقطة من (ط) .

❧ ساقطة من (د) ، (ط) .

❧ ساقطة من (د) ، (ط) .

❧ ساقطة من (ط) .

(٧) انظر : فتح العزيز (٢ / ٢٤٤) ، المحرر ص ٢٣٣ ، نهاية المطلب جـ ٢ الورقة
(٤٣٣ / أ) ، مختصر المزني ص ٣٠ .

الفصل الثاني : في الجمع لا لحكم السفر

وفيه ثلاث مسائل : إحداها : أن عندنا يجوز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بعذر المطر^(١) ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز الجمع بين الصلاتين بسبب المطر بحال^(٢) ، وقال أحمد : يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعذر المطر^(٣) ؛ لما في ذلك من المشقة بسبب الظلمة ، فأما بين الظهر والعصر فلا يجوز [الجمع] . ودليلنا ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ جمع في المدينة بين الظهر والعصر في المطر^(٤) ، وروي عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء [في المطر] جمع معهم^(٥)

[الجمع بعذر
المطر]

فروع أربعة : أحدها الجمع // بعذر المطر جائز لمن كان يصلي جماعة في المسجد [وكان يتأذى بالمطر في طريقه ، فأما من يصلي منفرداً في بيته ، أو كان داره قريبة من المسجد] ، أو كان في الطريق تحت // السقوف ، فهل له أن يجمع أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما : لا يجوز ؛ لأنه لا مشقة .

هـ [٢١٦ ب]
ط [١٣٥ ب]

والثاني : يجوز ؛ لأن الرسول ﷺ كان يجمع وليس بين حجره

[الجمع بعذر
المطر للجماعة
والمنفرد]

(١) انظر : الإبادة الورقة (٤٧ / ب) ، التلخيص ص ١٧٤ ، البيان (٤٨٩ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٥٩ ، المحرر ص ٢٣٤ ، المجموع (٣١٧ / ٢) ، اللباب ص ٣٧ ، الحاوي (٤٩٥ / ٢) ، التهذيب (٢ / ٣١٨) ، العزيز (٢٤٥ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٣ / ١) ، مختصر المزني ص ٣٠ . ويتخرج على (قاعدة المشقة تجلب التيسير) - العسر وعوم البلوى الجمع بعذر المطر وترك الجمعة والجماعة بالأعذار ، انظر : الأشباه والنظائر ص ١٦٤ .

تأخير الظهر إلى
العصر [

د [٧٩ ب]

(٢) البحر الرائق (٣٦٦ / ٢) .
(٣) المغني والشرح الكبير (١١٩ / ٢) الإنصاف (٣٣٧ / ٢) .
(٤) ساقطة من (هـ) .
(٥) أخرجه البيهقي في السنن (١٦٨ / ٣) ، موقوفاً على ابن عمر .
(٦) ساقطة من (د) ، (ط) .
(٧) أخرجه مالك في الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ، انظر : تنوير الحوالك (١٦٣ / ١) .

[المطر المبيح
للجمع]

(٨) ساقطة من (د) ، (ط) .

عائشة والمسجد طريق يتأذى الإنسان فيه بالمطر ، ولأن العذر إذا اقتضى رخصة لم يعتبر فيها وجود المشقة ؛ كما نقول في القصر [السفر] : يباح لمن يسافر في البحر وليس عليه مشقة^(٢) .

الثاني : تقديم العصر إلى الظهر جائز [بسبب المطر] ، فأما تأخير الظهر إلى العصر هل يجوز أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما : يجوز ؛ لأن كل عذر أباح التقديم // أباح التأخير ؛ كالسفر . والثاني : لا يجوز ؛ لأن دوام المطر ليس باختياره ، فربما ينقطع المطر فيحتاج أن يجمع بينهما بعد زوال العذر ، وبه فارق السفر ؛ لأن السفر يدوم ولا ينقطع إلا باختياره^(٤) .

الثالث : المطر إنما يبيح الجمع إذا كان مطراً قوياً بيل [الثياب] ، ويحصل به الوحد في الطريق ، فأما المطر القليل فلا يبيح الجمع . وأما الثلج فإن كان يذوب بحرارة الهواء ويبيل الثوب فيبيح الجمع ، وإن كان لا يذوب فوجهان : أحدهما : لا يباح ، لأن الخبر ورد في المطر . والثاني : يباح ؛ لأنه يتأذى بالمشي في الثلج أيضاً ويلحقه التعب ، والصحيح هو الأول^(٦) .

الرابع : وجود المطر شرط حالة الفراغ من الصلاة الأولى

[وجود المطر
شرط في الجمع
في حالة الفراغ
من الأولى واقتراح
الثانية]

ساقطة من (هـ) .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، المقنع الورقة (٧٠) ، التلخيص ص ١٧٤ ، المحرر ص ٢٣٥ ، التهذيب (٣١٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٥ / ٢) ، روضة الط

البيان (٥٢ / ٢) ، البيان (٤٩٢ / ٢) ، العباب المحيط (٣٠٢ / ١) .

ط [١٠٣٦]

ساقطة من (د) ، (ط) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، الحاوي (٤٩٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٩ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٦٤ ، التهذيب (٣١٨ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٠٢ / ١) وقال فيه : وعكس صاحب الإبانة ما قاله واتفقوا عليه فقال : يجوز الجمع في وقت الثنية .

في (د) ، (ط) : " الثوب " .

(٦) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، المقنع الورقة (٧) ، الحاوي (٤٩٧ / ٢) ، البيان (٤٩٢ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٥ / ٢) ، التهذيب (٣١٨ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٠١ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٣ / ١) .

وحالة افتتاح الثانية ، حتى لو كان متقطعاً في إحدى هاتين الحالتين لا يباح الجمع ، وهل يعتبر وجود المطر عند الشروع في الصلاة الأولى أم لا ؟ ينبغي على أن نية الجمع متى تعتبر ، إن قلنا : تشترط عند افتتاح الصلاة الأولى ، فلا بد من وجود // المطر في تلك الحالة ؛ لأن النية لا تصح من غير عذر ، ولا بد في الجمع من النية ، وإن قلنا : تجوز النية في أثناء الصلاة ، فلا يشترط وجود المطر في الابتداء ؛ بل إذا ظهر المطر في أثناء الصلاة يجوز الجمع ؛ لأن العلة لحوق المشقة [بالمشي] في المطر والوحل ، وذلك حاصل عند عوده إلى منزله ، فأما إذا انقطع المطر في أثناء الصلاة الأولى وعاد قبل [أن يسلم] فالجمع جائز ، وهكذا لو انقطع في أثناء الصلاة الثانية فله أن [يتم] الصلاة ويعتد بها ؛ لأن دوام المطر ليس إليه ، وقد أبحنا له افتتاح الصلاة فلا يجوز أن يبطل ما جوزنا له فعله والشروع فيه [بغير تقصير] يوجد منه^(٥) .

الثانية : الجمع بين الصلاتين بسبب الوحل^(٦) لا يباح [له] ، وقال أحمد : يباح الجمع بسبب الوحل ، كما يباح به ترك الجمعة^(٨) . ودليلنا أن النص ورد في المطر ، والوحل دون المطر لا محالة ؛ لأن المطر يبيل الثياب ، // ولا يوجد ذلك في الوحل ، ولا يستدل بالأعلى على الأدنى ، وليس كترك الجمعة ؛ لأن ذلك يباح بسبب

[الجمع بين
الصلاتين بسبب
الوحل]

د [١٨٠]

(٥) في (د) ، (ط) : " في المشي " .

(٦) في (ط) : " السلام " .

(٧) في (ط) : " يتم " .

(٨) في (ط) : " يعتبر تقصير " .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، المقنع الورقة (٦٩) ، الحاوي (٤٩٦ / ٢)

، فتح العزيز (٢٤٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٠٢ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري . تحقيق : عبد الله الحضرى ص ٢٦٨ .

(٦) الوحل : الطين الرقيق ترتطم فيه الناس والدواب . المعجم الوسيط (١١٨ / ٢) .

(٧) ساقطة من (ط) ، (هـ) .

(٨) انظر : المغني (١١٧ / ٢) .

[الجمع بين
الصلاتين في البلد
بغير المرض
والخوف]

هـ [٢١٧]

خوف ضياع المال ولا يباح فيه الجمع^(١) .

الثالثة : الجمع بين الصلاتين بعذر المرض في البلد لا يجوز ، وكذلك بعذر الخوف من العدو^(٢) ، وقال مالك^(٣) وأحمد^(٤) وإسحاق - رحمهم الله - : يجوز // الجمع بين الصلاتين بعذر المرض والخوف ؛ فيقدم ويؤخر مثل ما يفعل في السفر ، والأولى أن يفعل ما هو الأرفق [به] ؛ فإن كان تشتد به الحمى وقت الزوال وتخف وقت العصر يؤخر الظهر ، وإن كان تبتدئ به الحمى وقت العصر فيقدم العصر إلى الظهر ، واختاره القاضي الإمام حسين^(٥) - رحمه الله - من أصحنا .

وجه ظاهر المذهب أن الأخبار الواردة في المواقيت قد بُينت وظهرت ، فلا يجوز تركها // بأمر لم يظهر ولم [يتبين] . وجه المذهب

[الآخر] ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر^(٦) ، وروي أن رسول الله ﷺ قال لحمنة بنت جحش^(٧) لما ذكرت لرسول الله ﷺ أن

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، البيان (٤٩٢ / ٥) ، الحاوي (٤٩٧ / ٢) ، فتح العزيز (٢٤٧ / ٢) ، العباب المحيط (٣٠٢ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضرم ص ٢٦٧ .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٧ / ب) ، البيان (٤٩٣ / ٢) ، فتح العزيز (٥٤٧ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٠٣ / ١) ، العباب المحيط (٣٠٣ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضرم ص ٢٦٥ .

(٣) انظر : المدونة (٢٠٣ / ١) ، المنتقى (٢٥٤ / ١) .

(٤) انظر : المغني (١١٧ / ٢) وعنه بعدم الجواز . انظر : الإنصاف (٣٣٥ / ٢) .

(٥) ساقط من (د) ، (ط) .

(٦) انظر : التعليقة (١١٢٠ / ٢) .

(٧) في (ط) ، (هـ) : " ينتشر " .

(٨) ساقطة من (د) .

(٩) رواه مسلم في جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي

(٢١٥ / ٥) .

(١٠) حمنة بنت جحش الأسدية ، أخت أم المؤمنين زينب ، كانت زوج مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد ، فتزوجها طلحة بن عبيد الله ، فولدت له محمداً وعمران ، وأمها هي أميمة بنت عبد المطلب ، وهي والدة محمد بن طلحة المعروف بالسجاد .

د [۸۰ سب]

(087 / 7)

ساقطة من (ط) .
ساقطة من (د) ، (هـ) .

الباب الثامن عشر

في صلاة الجمعة، وفيه خمسة فصول

الفصل الأول : في بيان من يجب عليه الجمعة .

الفصل الثاني : في شرائط إقامة الجمعة .

الفصل الثالث : في الزحام .

الفصل الرابع : في السلاح وما يتعلق به .

الفصل الخامس : في بيان ما يستحب يوم الجمعة، وما

يكره .

الباب الثامن عشر

فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ^(١)

[حكم صلاة
الجمعة]

وصلاة الجمعة ركن من أركان الدين ، وهي من فرائض الأعيان^(٢) ، والأصل فيها قوله تعالى : + يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) الجمعة : اسم من الاجتماع ؛ كالفرقة من الاقتراق ، أضيف إليها اليوم والصلاة ، ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف ، يجمع على جمع وجمعات كذا في المغرب ، وفي الصباح : يوم الجمعة يوم العروبة ، وهي من أسمائهم القديمة ، وكذلك الجمعة بضم الميم . اختلفوا في تسمية هذا اليوم (جمعة) فمنهم من قال : لأن الله تعالى جمع فيها خلق آدم - عليه السلام - ، وقيل : لأن الله - تبارك وتعالى - فرغ من خلق الأشياء ، فاجتمعت فيه المخلوقات ، وقيل : أول من سماها (جمعة) كعب بن لؤي ، وعن ابن سيرين : جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي وقبل أن تنزل الجمعة ، وهم الذين سمّوها جمعة ؛ وذلك أنهم قالوا : لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، والنصارى يوم ، فهل فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر الله ونصلي ، فاجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى بهم ركعتين ، فسموه يوم الجمعة . انظر : أنيس الفقهاء (ص ٣٦) .

والدليل على فضل الجمعة قوله تعالى : + وَشَهِدَ وَمَشْهُودٌ " قال الإمام الشافعي الشاهد يوم الجمعة .

وروي عن أبي هريرة أن النبي قال : " خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق الله آدم ، وفيه أهبط ، وفيه تاب عليه ، وفيه مات ، وفيه تقوم الساعة ، وما من دابة إلا وهي مسيخة يوم الجمعة ، من حين يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس شفقا من الساعة ، إلا الثقلين الإنس والجن ، وفيها ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي ويسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه " رواه مسلم ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٦ / ١٤٠ - ١٤١) . وقال الشافعي : يوم الجمعة : اليوم الذي بين الخميس والجمعة . انظر : الأم (١ / ٣٢٦) .

(٢) انظر : الأم (١ / ٣٢٦) ، التهذيب (٢ / ٣٢١) ، فتح العزيز (٢ / ٢٤٨) ،

المحـ

إِذَا تُدِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا

ط [١٣٧]

الْبَيْعِ" (١) ، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " لِيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ تَرْكِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ " (٢) // ، وروي أن رسول الله ﷺ خطب وقال في خطبته : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي عَامِي هَذَا ، فِي شَهْرِي هَذَا ، فِي يَوْمِي هَذَا ، فِي سَاعَتِي هَذِهِ ، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ وَفَاتِي تَهَاوَنًا وَاسْتِخْفَافًا ، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ " (٣) .

ويشتمل هذا الباب على خمسة فصول :

ص ٢٣٦ ، الحاوي (٦ / ٣) ، الوسيط (٢٨٦) ، المجموع (٤٠٣ / ٤) ، حلية

الفقهاء (٢٥٩ / ١) ، روضة الطالبين (٥٠٧ / ١) ، مختصر البويطي الورقة

(٨٢ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٣ .

(١) [الجمعة : ٩] .

(٢) الحديث أورده السيوطي في الدر المنثور من حديث ابن عمر وابن عباس وعزاه إلى ابن أبي شيبه . انظر : مصنف ابن أبي شيبه (٤٨٠ / ١) .

(٣) أخرجه ابن ماجه في السنن (٣٤٢ / ١) ، كتاب الصلاة ، باب في فرض الجمعة

. وقال في تلخيص الحبير : وفيه عبد الله البلوي وهو واو الحديث . تلخيص الحبير

(١٣٢ / ١) . وقال عنه في المجموع (٤٠٣ / ٤) : حديث ضعيف في إسناده

ضعيفان ، يغني عنه قوله تعالى : + إِذَا تُدِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ... " .

الفصل الأول

في بيان من تجب عليه الجمعة ومن لا تجب^(١)

وفيه ثماني عشرة مسألة : [المسألة الأولى] ~~الجمعة~~ واجبة على أهل البلاد وإن اتسعت خطتها وكثرت محالها ، ولا يعتبر في وجوب // الجمعة عليهم سماع النداء ؛ وإنما كان كذلك لأن كل بقعة من البلاد يجوز إقامة الجمعة فيها ، وإذا كان موضع مقام الرجل صالحاً للنداء لم يجز تعليق الحكم في حقهم بالنداء^(٢) .

[على من تجب الجمعة]

هـ [٢١٧ - ب]

الثانية : قرية مبنية يسكنها العدد المعتبر [في الجمعة] ~~الجمعة~~ يلزمهم إقامة الجمعة في قربتهم ، [سمعوا النداء من بلدة بقربهم أولم يسمعوا ، ويكره لهم أن يتركوا إقامة الجمعة في قريتهم] ~~الجمعة~~ وحضور البلد لإقامة الجمعة فيه ؛ إلا أن من حضر البلد وصلى سقط عنه الفرض ، وسقط عن الذين لم يخرجوا من القرية ؛ لانتقاص العدد إن كانوا لا يسمعون نداء البلد ، وإن كانوا يسمعون النداء فعلى الباقي أن يحضروا أيضاً^(٣) .

[حكم الجمعة في حق أهل القرية إذا كان عددهم معتبراً في إقامتها]

[الشرط في القرية لوجوب إقامة الجمعة فيها]

فرع : الشرط في القرية أن تكون مجتمعة الدور ، متصلة البنيان ، حتى يلزمهم إقامة الجمعة^(٤) ، فإن تفرقت // منازلهم نظرنا

(١) ضابط : الناس في الجمعة أقسام : من تلزمه وتتعد به ، ومن لا تلزمه ولا تتعد به ، ومن تلزمه ولا تتعد به ، ومن لا تلزمه وتتعد به .

انظر : الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٥٣ / ٢) ، (٥٤) ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٨٧ ، ٦٨٨ .

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٢) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٦ / ١) ، البيان (٥١٦ / ٢) ، الحاوي (٧ / ٣) ، مختصر البويطي الورقة (٩٤ / ب) ، التهذيب (٣٢١ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥١ / ٢) ، المحرر ص ٢٣٦ ، المجموع (٤٠٣ / ٤) ، روضة الطين

ط [١٣٧ - ب]

(٥٠٩ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ .

~~ساقطة من (د) .~~

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٣) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٨ / ١) ، البيان (٥٤٧ / ٢) ، الحاوي (٨ / ٣) ، فتح العزيز (٣٠٢ / ٢) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، حلية العلماء (٢٦٠ / ١) ، مختصر البويطي الورقة (٩٤ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٤) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، البيان (٥٥٩ / ٢) ، الحاوي (١٢ / ٣) ، مختصر

، فإن كانت متقاربة فتوجب عليهم الجمعة ويجعل الجميع كالقرية الواحدة ، وإن كانت متباعدة لا يوجب [عليهم] الجمعة . واختلفوا في حد القريب : فقيل : إذا كان بين [كل] منزل ومنزل دون ثلاثمائة ذراع فهو في حد القرب ، وإن كان أكثر من ذلك فلا اعتبار // للأبنية بالقرب والمعتبر في الصلاة بجواز الاقتداء ، وقيل : يعتبر تجويز القصر عند إرادة السفر ، فإن كان البعد بين المنزلين قدر إذا خرج من منزله بقصد السفر يشترط أن يتجاوزه في استباحة القصر [فهو في حد القرب] ، وإن كان لا يشترط [في تجاوزه] فهو خارج عن حد القرب^(٥) .

[إذا كان أهل القرية لا يسمعون نداء البلد أو لا يبلغ عددهم العدد المعتبر]

الثالثة : إذا كانوا في قرية لا يسمعون فيها [نداء البلد] ، أو لا يبلغ عدد هم العدد المعتبر في الجمعة ، لا يجب عليهم [إقامة] الجمعة^(٨) ، وقال مالك^(٩) : من كان على ثلاثة أميال من البلد تلزمه الجمعة ، ومن كان أبعد من ذلك فلا تلزمه [الجمعة]^(١٠) ، وقال أبو يوسف^(١١) : من قدر أن يخرج من منزله بالغداة [إلى الجمعة]

البويطي الورقة (٩٤ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٨٨ .

(٥) ساقطة من (د) .

(٦) ساقطة من (د) ، ومن (هـ) .

(٧) في (هـ) : " أن يتجاوزه " .

(٨) ساقطة من (ط) .

(٩) انظر : الحاوي (١٤ / ٣) ، المجموع (٤٠٧ / ٤) .

(١٠) في (هـ) : " النداء " .

(١١) ساقطة من (د) .

(٨) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٨ / ١) ، الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ،

بحر المذهب (٣ م ٩٥) ، الحاوي (٨ / ٣) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، فتح

العزيم

(٣٠٢ / ٢) ، البيان (٥٤٧ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله

الحضر ص ٢٧٧ .

(٩) الجمعة " ساقطة من (هـ) .

(١٠) انظر : المعونة (٣٠٢ / ١) ، المدونة (٢٣٣ / ١) .

(١١) أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، صاحب الإمام أبي

حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه ، ولد بالكوفة عام ١١٣ هـ ، توفي ببغداد عام

١٨٢ هـ ، من مؤلفاته : أدب القاضي ، الخراج ، النوادر . انظر : الفوائد البهية في

تراجم الحنفية ص ٢٢٥ .

ويعود بالليل إلى منزله ، يلزمه [حضور] الجمعة^(٣) . ودليلنا ما روي أن في بعض السنين وافق يوم الجمعة يوم العيد في عهد عثمان - رضي الله عنه - ، فخطب العيد وقال في خطبته لأهل العوالي: من أراد أن ينصرف منكم فلينصرف ، ومن أراد أن يقيم حتى يصلي الجمعة فليقم^(٤) ، ولو كانت الجمعة تجب على أهل السواد لما أذن لهم في الانصراف .

[الرابعة : قرية يبلغ عدد أهلها المعتبر في الجمعة ؛ ولكنهم يسمعون النداء من قرية أو بلدة بقربهم ، فيلزمهم حضور الجمعة عندنا^(٥) ، وقال أبو حنيفة : ليس عليهم حضور الجمعة^(٦) . ودليلنا ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال : " الجمعة على من سمع النداء " ^(٧) ، وروي عن عبد الله بن عمرو موقوفاً عليه أنه قال : إنما تجب الجمعة على من سمع النداء ، فمن سمعه فلم يأتها فقد عصي ربه^(٨)] .

[القرية يبلغ
عدد المعتبر
ويسمعون النداء
من قرية أخرى]

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) ساقطة من (د) .

(٥) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ١٩٠) ، البحر الرائق (٢ / ١٥٢) ، ولم يذكره عن أبي يوسف ، وإنما عن بعضهم بدون ذكر اسم .

(٦) الأثر ورد مرفوعاً عن النبي ﷺ أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، انظر : عون المعبود (٣ / ٢٨٦) . النسائي ، كتاب العيدين ، انظر : سنن النسائي بشرح السيوطي (٣ / ١٩٤) سنن ابن ماجه ، باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدين في يوم (١ / ٤١٥) .

(٧) انظر : الحاوي (٣ / ٨) ، الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ، مختصر المزني ص ٣١ ، حاشية العلماء (١ / ٢٥٧) ، المقنع الورقة (٥٠) ، التهذيب (٢ / ٣٢٤) بحر المذهب .

(٣ / ٩٤) .

(٨) انظر : فتح القدير (٢ / ٥٣) .

(٩) أخرجه أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب من تجب عليه الجمعة (٣ / ٢٧٠) . وقال أبو داود : روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه ، وإنما أسنده قبيصة . أخرجه الدارقطني (٢ / ٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣ / ١٧٣) .

(١٠) أخرجه البيهقي ، كتاب الجمعة ، باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر وبلغه النداء ، من طريق الوليد بن مسلم ، عن زهير بن محمد ، عن عمرو بن شبيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمر ، وهو موقوف (٣ / ١٧٣) .

فروع خمسة :

[النداء الذي
يتعلق به
وجوب حضور
الجمعة]
هـ [٢١٨ - ١]

أحدها : النداء الذي يتعلق به وجوب // الجمعة ليس أذان الجمعة ؛ ولكن أن [ينادي] من له صوت عالٍ في وقت تكون فيه الرياح ساكنة والأصوات هادئة ، ويكون من ليس بأصم مصغياً قاصداً إلى الاستماع ، وإنما اعتبرنا هذه الأسباب ؛ لأن في زمان الربيع ————— سمع الصوت من بعيد من جانب ، ولا يسمع من الجانب الآخر ، وفي زمان ارتفاع الأصوات لا يسمع الصوت [من] القرب ، فاعتبرنا أن يكون قاصداً إلى الاستماع ؛ لأن في حال // الغفلة قد لا يسمع الإنسان الصوت مع القرب منه ، فاعتبرنا أن يكون عالي الصوت ؛ لأن العادة أنه لا [يؤذن] إلا من له صوت عالٍ ، فكل بقعة يسمع فيها النداء بهذه // الشرائط يجب على أهلها حضور الجمعة . وطريق ————— اعتبار هـ

د [٨١ - ب]

ط [١٣٨ - ١]

[سماع النداء على العادة احتياطاً للصلاة ^(١)] .

[موضع
اعتبار سماع
النداء]

[الثاني] : [من أي موضع يعتبر سماع النداء] ؟ اختلفوا فيه : فقال قوم : من الموضع الذي يصلي فيه الجمعة ؛ لأن الغرض الحضور في ذلك الموضع ، وقال قوم : من وسط البلد ؛ لأن الجوانب كلها سواء ، ولا بقعة أولى من بقعة ، فكان أولى البقاع وسط البلد ،

(ط) ، (د) ، هذه المسألة ساقطة من (ط) .

(د) في " يأنن " ، وفي (ط) " ينادي " .

(هـ) : " مع " .

(هـ) : " ينادي " .

(ط) ، (د) : " البلد " .

(٦) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ، الأم (١ / ٣٣٠) ، حلية العلماء (١ / ٢٥٧)

، البيان (٢ / ٥٥٠) ، المحرر ص ٢٣٨ ، فتح العزيز (٢ / ٣٠٢) ، التهذيب

(٢ / ٣٠٢) ، الوسيط (٢ / ٢٨٧) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد

الله الحضرى ص ٢٨٧ .

(د) ، ساقطة من (د) .

(د) ، ساقطة من (د) .

(د) : " من أين يكون سماع النداء " ، وفي (ط) ، (هـ) : " من أي موضع

يعتبر سماع النداء " .

(X) في (هـ) : "قرب"

[إذا سمعوا
النداء من
قريتين]

الخامس : إذا سمعوا النداء من قريتين، فأى القريتين حضروا جاز ، والأولى أن يحضروا الموضع الذي //تكثر فيه [الجماعة] //

ط [١٢٨ - ب]

[جماعة يهفون]

العدد المعتبر

يسكنون في

زمان الصيف في

موضع وفي

الشتاء في [ب]

موضع آخر]

الخامسة : جماعة فيهم كثرة يبلغون العدد المعتبر في الجمعة ؛ إلا أنهم في زمان الصيف يسكنون في موضع ، وفي الشتاء في موضع آخر ، [و] لا يسمعون النداء [من موضع] ، فليس عليهم الجمعة ؛ لأنهم ليسوا بمستوطنين ، والاستيطان شرط في وجوب //الجمعة^(٥) على ما سنذكر .

[أهل البادية

والبراري إذا

سكنوا قرب بلدة

تقام فيها الجمعة

وسمعوا النداء]

السادسة : أهل البادية والذين يسكنون البراري إن نزلوا بقرب بلدة تقام فيها الجمعة وهم يسمعون النداء ، فعليهم حضور الجمعة ؛ لأنه ليس لهم حكم المسافرين وقد سمعوا النداء ، [وإن] كانوا لا يسمعون نداء بلدة أو قرية فلا جمعة عليهم عندنا^(٧) ، وقال أبو ثور^(٨) :

إذا كان فيهم من يخطب ويؤم [فإنه] تلزمهم الجمعة ، وحكم الجمعة عنده حكم سائر الصلوات إلا في الخطبة . ودليلنا أنه كان حول المدينة على عهد رسول الله x قبائل من العرب ، ولم يأمرهم

(١) انظر : البيان (٥٥٠ / ٢) ، فتح العزيز (٣٠٢ / ٢) ، التهذيب (٣٢٥ / ٢) ،

حلية العلماء (٢٥٧ / ١) ، بحر المذهب (٩٦ / ٣) .

(هـ) : [الجمعة] .

(د) : غير موجود في (ط) .

(ط) : ساقطة من (ط) .

(٥) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، المحرر ص ٢٤٦ ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، فتح

العزيز

(٢٥١ / ٢) ، روضة الطالبين (٥٠٩ / ١) ، حلية العلماء (٢٦٠ / ١) ،

الوسيط (٢٦٣ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص

٢٨٨

(د) : ساقطة من (د) .

(٧) انظر : البيان (٥٤٨ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥١ / ٢) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ،

المقنع الورقة (٧١) .

(٨) أبو ثور : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكعبي البغدادي ، صاحب الشافعي ،

توفي ٢٤٠ هـ ، قال ابن حبان عنه : كان من أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً

وفضلاً ، له مصنفات كثيرة ؛ منها : اختلاف مالك والشافعي . انظر : شذرات الذهب

(٩٣ / ١) ، الأعلام (٣٧ / ١) .

(هـ) : ساقطة من (هـ) .

رسول الله X بإقامة الجمعة ولا الخلفاء بعده ، ولا أمر أهل القرى بذلك ، وأيضاً فإن عام حجة الوداع كان يوم عرفة يوم الجمعة وما صلى رسول الله X الجمعة ؛ لأنه ما جهر بالقراءة ، ولو كان يجوز إقامة الجمعة في غير وطن لكان رسول الله X صلى الجمعة .

السابعة : قوم نزلوا على ماء ، ولم يبنوا البيوت ؛ ولكن سكنوا بيوت الوبر والشعر ؛ إلا أنهم لا يظعنون من مواضعهم إلا ظعن حاجة ، وبلغوا العدد المعتبر في الجمعة ، فهل عليهم إقامة الجمعة أم لا ؟ ذكر في الأم ما يدل على أنه لا جمعة عليهم^(١) ، [ونقل البويطي أن عليهم الجمعة^(٢) ، فحصل في المسألة قولان : أحدهما : لا جمعة عليهم] ؛ لأنه لا بناء لهم ، والبناء علامة الاستيطان في العادة . والثاني تجب ، لما روي أن عبد الله بن عمر كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعيب // عليهم ، ولأنهم مستوطنون فأشبهوا أهل البنيان^(٤) .

[قوم نزلوا
على ماء ولم
يبنوا البيوت]

ط [١٢٩ - ١]

الثامنة : قرية انهدمت أبنيتها ؛ إلا أن أهلها // أقاموا عندها ليعيدوا عمارتها ، فعليهم إقامة الجمعة ؛ لأنهم مستوطنون في الموضع^(٥) .

[قرية
انهدمت
أبنيتها]
د [٨٢ - ب]

التاسعة : العقل والبلوغ شرطان فيمن تجب عليه الجمعة ؛ لأنهما شرطان في التكليف على الإطلاق ؛ إلا أن الصبي يؤمر بالجمعة ليتعود إقامتها كما يؤمر بالصلاة^(٦) .

[العقل
والبلوغ
شرطان فيمن
تجب عليه
الجمعة]

العاشر : الحرية شرط في وجوب الجمعة ، حتى لا تجب على

[الحرية شرط
في وجوب
الجمعة]

(١) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) .

(٢) انظر : مختصر البويطي الورقة (٩٤ / ب) .

(٣) ساقطة من (ط) .

(٤) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، فتح العزيز (٢٥١ / ٢) .

(٥) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، المقنع الورقة (٧١) ، الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ، فتح العزيز (٢٥١ / ٢) .

(٦) انظر : الأم (٣٢٩ / ١) ، المقنع الورقة (٧٠) ، الإبانة الورقة (١ / ٤٨) ، التهذيب (٣٢١ / ٢) ، الوسيط (٢٨٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢٩٧ / ٢) .

العبد^(١) ؛ لما روت عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال :

“ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا مَرِيضٌ ، أَوْ مُسَافِرٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، أَوْ مَمْلُوكٌ ”^(٢) .

[السيد إذا أذن
لعبد في حضور
الجامع]

وروى تميم الداري^(٣) أن رسول الله ﷺ قال : “ الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى خَمْسَةٍ : امْرَأَةٍ ، أَوْ صَبِيٍّ ، أَوْ مَرِيضٍ ، أَوْ مُسَافِرٍ ، أَوْ عَبْدٌ ”^(٤) ، ولأن العبد مستحق الوقت لمولاه ، والجمعة لا تصح إلا في موضع واحد ، فلو أوجبنا عليه حضور الجمعة لا يأمن أن يتضرر [السيد] ~~ب~~ بأشغاله بالجمعة ، وينقطع عن خدمته ، فأسقط الشرع الجمعة عنه نظراً لحق السادات .

فروع ثلاثة : أحدها : السيد إذا أذن لعبد في حضور الجامع ، يستحب له أن يحضر ليحصل الفضيلة ؛ ولكن لا يجب عليه ؛ لأن الحقوق الشرعية^(٥) تتعلق بخطاب الشرع^(٦) // بإذن السيد^(٨) .

[المكتب لا]
جمعة عليه

الثاني : المكاتب^(٩) لا جمعة عليه عندنا ، وكذلك العبد الذي قدر

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٨ / ١) ، المتقن الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٦ / ١) ، فتح العزيز (٢٩٧ / ٢) ، التهذيب (٣٢١ / ٢) ، الوسيط (٢٨٦ / ٢) ، بحر المذهب .

(٢) (١١٥ / ٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ .
(٣) الحديث أخرجه الدارقطني (٣ / ٢) كتاب الجمعة ، باب من تجب عليه الجمعة . وقال في خلاصة البدر المنير (٢١٧ / ١) : أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف ، ضعه

عبد الحق وابن القطان .
(٤) تميم بن أوس بن خارجة الداري ، أبو رقية ، صحابي من لحم ، أسلم سنة ٩ هـ ، وتوفي سنة ٤٠ هـ في فلسطين ، كان يسكن المدينة ، ثم انتقل إلى الشام بعد مقتل عثمان ، فنزل بيت المقدس ، وهو أول من أسرج السراج بالمسجد .
انظر : صفة الصفوة (٧٣٧ / ١) ، الأعلام (٨٧ / ٢) .
(٥) أخرجه البخاري في التاريخ (٣٢٥ / ٢) . قال أبو حاتم في العلل : قال أبو زرعة : هذا حديث منكر (٢١٢ / ١) .

~~ساقطة من (د)~~ .
(٦) الحقوق الشرعية : مجموعة القواعد والنصوص التشريعية التي تنظم على سبيل الإلزام علائق الناس من حيث الأشخاص والأموال . المخل الفقهي العام (٩٣ / ٣) .

(٧) خطاب الشرع : هو الحكم ؛ وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير . نهاية السؤل (٤٧ / ١) .

(٨) انظر : الأم (٣٢٧ / ١) ، بحر المذهب (١١٥ / ٣) .
(٩) المكاتب : لفظة وضعت لعتق على مائ منجم إلى أوقات معلومة يحل كل نجم لوقته

عليه مولاه مالا يؤديه في كل يوم أو في كل أسبوع ، وقال الحسن البصري (١) :

[عليهما] الجمعة . ودليلنا أن الرقّ فيهما قائم ؛ لقول رسول الله ﷺ : " الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذَرْهُمُ " (٢) ، وإذا كان الرق قائماً ط [١٣٩ - ب] دخل في عموم الخبر ، ولأن الجمعة // من أحكام أهل الكمال ، والمكاتب ما صار من أهل الكمال ، بدليل أنه لا تثبت له الولاية ، ولا تقبل شهادته مع وجود العدالة .

الثالث : من نصفه حر ونصفه عبد ، إن لم يكن بينه وبين سيده [من نصفه حر ونصفه عبد] مهياة [فلا جمعة عليه] ، [وإن كان بينه وبين سيده مهياة (٥)] ، فإن كان يوم الجمعة يوم سيده فلا جمعة عليه ؛ لأن // حكمه في ذلك اليوم حكم الأرقاء ؛ من حيث إن وقته مستحق لمولاه ، فإن كان يوم الجمعة [يوم] نوبته ، فالمذهب أنه لا جمعة عليه ؛ لقيام الرق فيه ؛ ولهذا لا تثبت له الولايات والشهادات ، وقيل فيه وجه آخر أن الجمعة تلزمه ؛ لأنه في [يوم] نوبته يلحق بالأحرار ؛ لانقطاع سلطان السيد عن استخدامه (٤) .

الحادية عشرة : [الإسلام] ليس بشرط في وجوب الجمعة [من شروط صحة الجمعة الإسلام]

المعلوم . انظر : الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (١ / ٤٢٩) . والمكاتب : العبد الذي يكتب على نفسه بتمنه ، فإن سعى وأداه عتق . أنيس الفقهاء ص ٦١ . (١) الحسن بن أبي الحسن ، أبو سعيد بن يسار البصري ، كان أبوه مولى لزيد بن ثابت الأنصاري ، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي ﷺ ، قيل : كان أفصح الناس ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، وتوفي بالبصرة عام ١١٠ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٥٦٣) .

(٢) في (د) ، (ط) : " عليه " . (٣) أخرجه أبو داود في كتاب العتق باب المكاتب يؤدي بعض كتابه فيعجز أو يموت ، انظر : عون المعبود (١٠ / ٣٠٣) ، ومالك في الموطأ كتاب المكاتب ، القضاء في المكاتب انظر : تنوير الحوالك (٣ / ١٣) .

(٤) ساقطة من (ط) . (٥) المهياة : قسمة المنافع على التعاقب والتناوب التعريفات ص ٢٣٧ . ساقطة من (د) ، (ط) . ساقطة من (د) ، (ط) . ساقطة من (د) ، (ط) . (٦) انظر : الإبانة الورقة (٥٠ / ١) ، الأم (١ / ٣٢٧) ، فتح العزيز (٢ / ٣٠١) ، الوسيط (٢ / ٢٨٧) ، بحر المذهب (٣ / ١١٦) .

(٧) ساقطة من (ط) .

[من شروط وجوب الجمعة النكورة]

على ظاهر المذهب ؛ لأن الكفار مخاطبون بالشرائع^(١) ؛ ولكنه شرط في صحة الجمعة^(٢) .

الثانية عشرة : الذكورة شرط في وجوب الجمعة ؛ للأخبار التي رويناها ، ويكره لها الحضور إذا كانت ذات هيئة وجمال ، فأما إذا كانت عجوزاً فلا يكره لها الحضور^(٣) .

الثالثة عشرة : الإقامة شرط في وجوب الجمعة ، حتى لا تجب [الجمعة]^(٤) على المسافر ؛ للأخبار التي رويناها ، ولأن الجمعة في الحقيقة ظهر مقصورة بشرائط ، والمسافر يباح له القصر دون تلك الشرائط ، فلم يكن لاعتبار تلك الشرائط في حقه [وإيجاب الجمعة]

عليه [~~معنى~~] ، [فلا تجب عليه الجمعة] ~~وأيضاً~~ ، وأيضاً فإننا خففنا عن المسافر [من] ~~العبادات~~ الراتبة ، فكيف نوجب عليه ما ليس من رواتب اليوم ، فإن نوى مقام [أربعة أيام] ~~وجب~~ عليه الجمعة ؛ لأنه صار في حكم المقيمين^(٥) .

الرابعة عشرة : عدم المرض شرط في وجوب الجمعة ، حتى إن المريض الذي يتأذى بحضور الجمعة ، أو يزداد به وجعه ، لا يلزمه حضور الجمعة . وهكذا من به إسهال // ليس عليه حضور

[من شروط وجوب الإقامة]

[الصحة شرط في وجوب الجمعة]

ط [١٤٠ - ١]

(١) انظر : شرح الكوكب المنير (٥٠٠ / ١) ، نهاية السؤل (٣٦٩ / ١) ، تيسير التحرير (١٤٨ / ٢) ، بيان المختصر شرح المختصر لابن الحاجب (٤٢٤ / ١)

(٢) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٦ / ١) ، وقد عدوا الإسلام شرطاً لوجوب الجمعة ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضرم ص ٢٧٥ .
(٣) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٥٠) ، الأم (٣٢٦ / ١) ، فتح العزيز (٢٩٧ / ٢) ، الوسيط (٢٨٦ / ٢) ، بحر المذهب (١١٦ / ٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضرم ص ٢٧٥ .

~~ساقطة من (د) .~~

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

~~ساقطة من (هـ) .~~

~~ساقطة من (هـ) .~~

~~في (د) ، (ط) : " أربع " .~~

(٩) انظر : المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (٣٢٧ / ١) ، فتح العزيز (٢٩٧ / ٢) ،

الوسيط

(٢٨٦ / ٢) .

الجمعة ، وإذا كان بحيث لا يمكنه أن يضبط نفسه لا يجوز له الخروج إلى [الجمعة] ❧ ؛ لأنه لا يؤمن أن يكون منه ما يفضي إلى تلويث المسجد (٢) .

فرع : المريض إذا حضر الجامع يلزمه إقامة الجمعة ، ولا يجوز له الخروج من الجامع ، بخلاف العبد والمسافر والمرأة ؛ لأن سقوط //

الخطاب عنه بالجمعة لعلة المشقة ، والمشقة قد زالت بالحضور ، وأما سبب [سقوط الخطاب] ❧ عن المرأة والعبد والمسافر مازال بحضور الجامع (٤) .

الخامسة عشرة : الأعمى تلزمه صلاة الجمعة ؛ لما روي // أن عتب بن مالك قال : يا رسول الله إني رجل محجوب البصر ، وإن السيول تحول بيني وبين المسجد ، فهل لي من عذر ؟ فقال رسول الله : " أَسْمِعُ النَّدَاءَ ؟ " قال : نعم ، فقال عليه السلام : " مَا أَجَدُّ لَكَ عُذْرًا إِذَا سَمِعْتَ النَّدَاءَ " ، فإذا ثبت وجوب الجمعة عليه ، فإن قدر على المشي بعضا بلا قائد فيلزمه ، وإن لم يقدر على المشي بلا قائد ووجد قائدا [تبرع] ❧ به فيلزمه ، وإن كان لا [يجد من يتبرع] ❧ ووجد هو من المال ما يستأجره به فيلزمه أن يستأجر . وهكذا من لا يقدر على المشي [برجله] ❧ [لزمانة] ❧ أو كبير سن ، وقدر أن يكتري بهيمة يركبها ، أو إنسانا يحمله إلى الجامع ، فيلزمه //

ذلك ؛ لأنه قادر على تحصيل العبادات المستحقة بماله ، فصار كمن لا يقدر على المشي في طريق الحج ؛ ولكن وجد الراحلة يلزمه

❧ في (د) : " الجماعة " .

(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٩ - ب) ، التهذيب (٢ / ٣٣٣) ، المقنع الورقة (٧٠) ، الأم (١ / ٣٢٩) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٨) ، الوسيط (٢ / ٢٨٦) ، بحر المذهب

(٣ / ١١٦) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٧٥ .

❧ في (د) " السقوط " .

(٤) انظر : المقنع الورقة (٧٢) ، التهذيب (٢ / ٣٣٣) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٨) ، بحر المذهب (٣ / ١١٧) .

❧ في (د) ، (هـ) : " يتبرع " .

❧ في (د) : " يتبرع " .

❧ ساقطة من (د) ، (هـ) .

❧ ساقطة من (ط) .

[حضور المريض إلى الجامع يلزمه الجمعة]
[د] ٨٢ - ب

[وجوب صلاة الجمعة على الأعمى] ١٣٤ - ب

الحج ، فكذا هاهنا^(١) .

السادسة عشرة : أصحاب الأعدار لا يخاطبون بحضور الجامع
 ، وقد ذكرنا تفصيل الأعدار في صلاة الجماعة^(٢) ، فكل عذر يزول
 به كراهية ترك الجماعة يزول به خطاب الجمعة ، ومن جملة
 الأعدار : إذا كان على الرجل قصاص وكان يرجو // أن لو اختبأ
 وتوارى أن
 يُعفى عنه على ما قال الشافعي - رحمه الله - يباح له ترك الجمعة ،
 فأما إذا كان عليه حد الشرب أو الزنا أو قطع السرقة فلا يباح له أن
 يتوارى ؛ لأن ذلك حتم لا يجوز تركه ، بخلاف القصاص فإنه
 يستحب العفو عنه^(٣) .

فروع أربعة : أحدها : الذين لا يخاطبون بالجمعة لو حضروا
 الجامع وصلوا مع الناس يسقط الفرض // عنهم ؛ لأن الجمعة فرض
 أهل الكمال سقط الخطاب بها عنهم لنوع عذر ، فإذا قاموا بها احتسب
 لهم ؛ كالمريض لا يلزمه القيام في الصلاة ، ولو صلى قائماً احتسب
 له ، والفقير لا يلزمه العتق في الكفارة ، ولو تكلف وأعتق يحتسب
 له^(٤) .

الثاني : يستحب لمن لا يخاطب بالجمعة أن لا يصلي حتى تفوت
 الجمعة ، وذلك بأن يرفع الإمام رأسه عن الركوع في الركعة الثانية
 ، وإنما قلنا ذلك ، لأنه يرجى أن يزول العذر قبل أن تفوت الجمعة ،
 فيحضرها الجامع ويدركوا الفضيلة مع الناس ، وأيضاً فإنه لا يباح
 لأهل الكمال أن يصلوا الظهر في هذا الوقت ، فقلنا : يستحب لأهل
 الأعدار أن يؤخروا إلى وقت يباح لكل أحد أن يصلي الظهر فيه .

الثالث : يباح [لأصحاب]^(١) الأعدار أن يصلوا جماعة قبل
 فوات الجمعة وبعدها ؛ إلا أنه إذا كان عذرهم ظاهراً فيباح لهم

(١) انظر : حلية العلماء (١ / ٥٥٦) ، فتح العزيز (٢ / ٣٠٠) .

(٢) انظر المسألة التاسعة عشرة من الباب الثاني عشر في صلاة الجماعة ص ١٣٢ .

(٣) انظر : الأم (١ / ٣٢٦) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٨) ، بحر المذهب (٣ / ١٢٠) .

(٤) انظر : الأم (١ / ٣٢٧) ، فتح العزيز (٢ / ٢٩٨) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (٥٠ / ب) ، الأم (١ / ٣٢٧) ، المقنع الورقة (٧٢) ،

فتح العزيز (٢ / ٣٠٥) ، الوسيط (٢ / ٢٨٨) ، حلية العلماء (١ / ٢٥٨) ،

بحر المذهب (٣ / ١١٨) .

في (ط) : " لأهل " .

إظهار الجماعة ، وإن لم يكن عذرهم ظاهراً فيكره لهم إظهار الجماعة ؛ مخافة أن يسبق إلى وهم الإمام أنهم كرهوا الصلاة معه ، فيكون ذلك سبب فتنة وعداوة^(١) ، وقال أبو حنيفة : يكره لهم أن يصلوا جماعة^(٢) . ودليلنا أن من كان من أهل فرض صلاة ، يستحب له الجماعة فيها كالرجال في سائر الصلوات .

[أصحاب الأعدار
إذا صلوا الظهر
قبل فوات الجمعة]

هـ [٢٢٠ - ١
ط [١٤١ - ١]

الرابع : إذا // صلوا الظهر // قبل فوات الجمعة وقدرُوا على حضور [الجمعة] ~~✗~~ ، فيستحب لهم الحضور ، ولا تبطل بذلك صلاتهم ، وإذا صلوا الجمعة فالمذهب الصحيح أن الفرض هو الظهر ، والثاني لطلب الفضيلة ، [وله] ~~✗~~ في القديم قول آخر أن الله تعالى يحتسب بأفضلهما وأكملهما ، كما ذكرنا في رجل صلى منفرداً ثم أعاد الصلاة بالجماعة^(٣) ، وعند أبي حنيفة إذا قصد الخروج إلى الجامع واشتغل بالسعي إلى الجمعة يبطل ظهره^(٤) . دليلنا أنه شخص أدى ما يسقط به خطاب الصلاة عنه ، فلا تبطل صلاته بالقصد إلى ما هو // أكمل منه ، قياساً على من صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة .

د [٨٤ - ب
[إذا كان يوم
العید يوم
الجمعة]

السابعة عشرة : إذا كان يوم العيد يوم الجمعة ، فحضرُوا العيد لا يسقط عنهم خطاب الجمعة ، [ويحكى عن أحمد^(٥) أنه قال : يسقط عنهم]

خطاب الجمعة حتى لا يؤدي إلى المشقة [~~✗~~] . ودليلنا أن صلاة الجمعة أقوى وأكد من صلاة العيد ؛ لأنها من فرائض الأعيان ، وصلاة العيد ليست من فرائض الأعيان ، فلا يجوز أن يكون

(١) انظر : الأم (٣٢٧ / ١) ، الوسيط (٢٨٩ / ٢) ، فتح العزيز (٣٠٥ / ٢ - ٣٠٦) ، حلية العلماء (٢٥٨ / ٢) ، بحر المذهب (١١٩ / ٣) .

(٢) انظر : البحر الرائق (١٦٦ / ٢) .

~~✗~~ في (ط) : " الجماعة " .

~~✗~~ ساقط من (ط) .

(٥) انظر : الأم (٣٢٧ / ١) ، فتح العزيز (٣٠٦ / ٢) ، حلية العلماء (٢٥٩ / ١) ، بحر المذهب (١١٨ / ٣) .

(٦) انظر : البحر الرائق (١٦٦ / ٢) .

(٧) انظر : المغني (٢١٢ / ٢) .

~~✗~~ ساقط من (د) .

الاشتغال بالأضعف سبباً لسقوط الأقوى^(١).

[المخاطب
بالجمعة لا
يصلي قبل
فوات الجمعة]

الثامنة عشرة : المخاطب بالجمعة لا يجوز أن يصلي الظهر قبل فوات الجمعة ، فلو صلى المذهب الصحيح أنه لا يصح ظهره ويؤمر بالسعي إلى الجمعة ، فإن لم يصل الجمعة حتى فاتت ، فيلزمه إعادته إعادته
الظهر ، وفي القديم قول آخر أن [الظهر] صحيح ، وإذا قصد أداء الجمعة لا يبطل ظهره ؛ ولكن يحتسب الله تعالى له بأفضلها وأكملها . أصل [هذا الاختلاف] هو الاختلاف في فرض الوقت ، قال قوم : فرض الوقت هو الظهر ؛ إلا أنه أمر بإسقاطه بفعل الجمعة ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الفرض في هذا الوقت في سائر الأيام الظهر ، وفي حق أصحاب الأعداء الفرض في هذا الوقت هو الظهر // ، فكذا في حق المخاطبين بالجمعة ، ومنهم من قال : الفرض هو الجمعة ، والظهر بدل ؛ وذلك لأننا علمنا كون الظهر فرضاً في سائر الأيام بكونه منهياً عن ترك الظهر معاقباً عليه ، [و] مقتضى هذا المعنى أن يكون فرضه في يوم الجمعة صلاة الجمعة ؛ لأنه منهى عن تركها ، ويتعلق [العقاب] بتركها ، فإن قلنا : فرضه الظهر فيصح ظهره قبل فوات الجمعة ، وإن قلنا : فرضه الجمعة فالظهر بدلها عند الفوات ، والبدل قبل تعذر الأصل لا يصح^(٢).

ط [١٤١ ب]

(١) انظر : التهذيب (٣٣٥ / ٢) ، حلية العلماء (٢٥٨ / ١) ، بحر المذهب (١١٦ / ٣) .

(٢) ساقط من (ط) .

(٣) ساقط من (ط) .

(٤) ساقط من (د) ، (ط) .

(٥) في (ط) : " الخطاب " .

(٦) انظر : المقنع الورقة (١ / ٢) ، الأم (٢٢٧ / ١) ، فتح العزيز (٣٠٧ / ٢) ،

الوسيط (٢٨٩ / ٢) ، حلية العلماء (٢٥٩ / ١) ، بحر المذهب (١١٩ / ٣) .

الفصل الثاني

في شرائط إقامة الجمعة

[الشرط الأول
نصحة الجمعة
مكان الصلاة]

د [٨٥ - ١]

ويعتبر في إقامة الجمعة خمس شرائط : إحداها : أن يكون
الموضع الذي // يصلي فيه من جملة المصر ، ويكون متصلاً
بالعمران ، فإن صلى خارج المصر لا تصح الجمعة عندنا وإن
كان ^(١) قريباً من مصر مصر ^(٢) ، وقال أبو حنيفة : يجوز أن يصلي الجمعة خارج المصر
قريباً منه ، نحو المواضع التي يصلى فيها العيد في العادة ^(٣) . ودليلنا أنه
موضع يجوز لأهل المصر قصر الصلاة فيه عند الخروج إلى السفر
، فلا يجوز إقامة الجمعة فيه قياساً على المواضع البعيدة عن البلد ،
وهذا معنى صحيح ؛ لأن القصر // مختص بالسفر ، والجمعة
مختصة بالوطن ، فإذا كان هذا الموضع صالحاً للقصر ، لم يجز أن
يكون صالحاً للجمعة .

هـ [٢٢٠ ب]

[الشرط
الثاني الوقت]

الشرط الثاني : الوقت ، وفيه أربع مسائل : أحدها : لا خلاف
أن آخر وقت الجمعة هو آخر وقت الظهر ، فأما أول وقتها عندنا
أول وقت الظهر ^(٤) ، وقال أحمد : تجوز الجمعة قبل زوال

(د) في (د) : " كانت " .

(٢) انظر : الأم (٣٢٢ / ١) ، الحاوي (١٢ / ٣) ، الوسيط (٢٦٣ / ٢) ، فتح

العزیز

(٢٥١ / ٢) ، التهذيب (٣٢٤ / ٢) ، البيان (٥٥٩ / ٢) ، المجموع (٤٢٤ / ٤)

(روضة الطالبين (٥٠٩ / ٢) ، مغني المحتاج (٥٤٣ / ١) ، الإبانة الورقة

(٤٧ / ب) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٣٦ / أ) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري تحقيق : عبد الله الحضر ص ٢٩٧ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (١٩١ / ٢) ، تبیین الحقائق (٢١٨ / ١) .

(٤) انظر : الأم (٣٢٢ / ١) ، الإبانة الورقة (١ / ٦٩) ، المحرر ص ٢٤١ ،

الحاوي

(٣٠٨ / ٣) ، الوسيط (٢٦٣ / ٢) ، فتح العزیز (٢٤٩ / ٢) ، روضة الطالبين

(٥٠٨ / ١) ، حلية العلماء (٢٦١ / ١) ، مختصر البويطي الورقة (٨ / أ) ،

نهاية المطلب ج ٣ الورقة (١ / ٩) .

الشمس^(١) ، واختلفت الرواية عنه في أول وقتها ، فأحدى الروائتين : أن أول وقتها صلاة العيد ، والثانية : أن أول وقتها الساعة // السادسة من النهار^(٢) . ودليلنا ما روي أن رسول الله ﷺ كان يصلي الجمعة إذا زالت الشمس^(٣) ، وقد قال عليه السلام : " صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي " ^(٤) ، ولأن الظهر مع الجمعة صلاتان اتفق آخر وقتها فيتفق أول وقتها ؛ كصلاة الحضر مع صلاة السفر .

الثانية : المستحب تعجيل الجمعة كما في سائر الصلوات ، فلو أخرها إلى أن ضاق الوقت ؛ بحيث يعلم أن الزمان لا يتسع لخطبتين خفيفتين وركعتين خفيفتين ، فلا [يفتح] الجمعة ؛ ولكن يصلي الظهر^(١) ؛ لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : " مَنْ أَدْرَكَ

(١) عن الإمام أحمد روايتان : الأولى : أول وقت صلاة الجمعة أول وقت صلاة العيد ، هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . والرواية الثانية اختارها الخرقى : يجوز فعلها في الساعة السادسة وهي رواية عن أحمد . انظر : المغني (١٤٤ / ٢) ، الإنصاف للمصنفين

د [٨٥ - ب]

(٣٧٥ / ٢) .

(٢) حكى عن القاضي أبي الطيب أنه قال : في الساعة الخامسة ، وقال أصحابه : يجوز فعلها في الوقت الذي تفعل فيه صلاة العيد ، وقال الخرقى : في الساعة السادسة . انظر : المجموع (٤٣٠ / ٤) . وجاء في الأم (٣٣٢ / ١) أن وقت الجمعة ما بين أن تزول الشمس إلى أن يكون آخر وقت الظهر .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، انظر : فتح الباري (٣٨٦ / ٢) . ومسلم عن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : " كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفياء " ، باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس من كتاب الجمعة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٦ / ١٤٨) .

وهذا الحديث رد على حديث جابر وفيه إخبار أن الصلاة والرواح إلى جمالهم كانا حين الزوال ؛ لا أن الصلاة قبله .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة . انظر : فتح الباري (١١١ / ٢) ، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٧٢ / ٥) .

(د) : " تصح " .

(٦) انظر : الأم (٣٣٤ / ١) ، المحرر ص ٢٤١ ، فتح العزيز (٢٤٩ / ٢) ، البيان

مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُضَفْ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَمَنْ أَدْرَكَ دُونَهَا صَلَاها أَرْبَعًا^(١)، فَإِذَا مَنَعَ مِنْ إِعَادَتِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ كَيْفَ يَجُوزُ إِعَادَتُهَا بَعْدَ فَوَاتِ الْوَقْتِ . وَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ يَتَسَعُ لَخَطْبَتَيْنِ [وَرَكْعَتَيْنِ]

[فَيَفْتَتِحُ] الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ إِنْ فَرَّغَ عَنْهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَلَا كَلَامَ ، حَتَّى إِنَّهُ لَوْ سَلَّمَ التَّسْلِيمَةَ الْأُولَى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فَقَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ التَّسْلِيمَةَ //الثَّانِيَةَ خَرَجَ الْوَقْتُ فَالْجُمُعَةُ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَةَ الثَّانِيَةَ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَهَكَذَا لَوْ شَكَّ حَالُ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى هَلْ بَقِيَ الْوَقْتُ أَمْ لَا وَلَمْ يَنْكَشِفِ الْحَالُ فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْوَقْتِ . وَهَذَا كَمَا لَوْ تَسَحَّرَ عَلَى ظَنِّ بَقَاءِ اللَّيْلِ وَبَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى الشَّكِّ وَلَمْ يَبْنِ فَالصَّوْمُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ^(٢) . وَأَمَّا إِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ فَعِنْدَنَا لَا يَتِمُّهَا جُمُعَةٌ^(٣) ، وَقَالَ أَحْمَدُ : يَتِمُّهَا جُمُعَةٌ^(٤) . وَدَلِيلُنَا أَنَّ بَقَاءَ الْوَقْتِ شَرْطُ لِفَتْتَاحِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَتَّى لَا يَجُوزَ افْتِتَاحُهَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَمَا كَانَ شَرْطًا

(٢ / ٥٦٩) ، المَجْمُوع (٤ / ٤٢٩) ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (١ / ٥٠٨) .

(١) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ يَاسِينَ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنْ سَعِيدٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَيَاسِينَ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ (٢ / ١٠) ، كِتَابُ الْجُمُعَةِ ، بَابُ فِيمَنْ يَدْرِكُ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً أَوْ لَمْ يَدْرِكْهَا . قَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْ يَاسِينَ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ (٨ / ٤٢٩) : مَنَكَرَ الْحَدِيثُ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ (١ / ٤٥٠) لَيْسَ بِقَوِيٍّ . انْظُرْ : التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ (٢ / ١٠٥) . وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مُخْتَصَرًا فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، بَابُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ . انْظُرْ : سَنَنُ النَّسَائِيِّ بِشَرْحِ السَّيُوطِيِّ (٣ / ١١٢) ، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ (١ / ٣٥٦) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (٣ / ٢٠٣) .

سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) .

فِي (د) : " فَتَّصَحَّ " .

(٤) انْظُرْ : الْأَمَّ (١ / ٣٣٤) ، المَجْمُوع (٤ / ٤٢٨) ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (١ / ٥٠٨) .

(٥) انْظُرْ : الْمُحَرَّرُ ص ٢٤١ ، الْحَاوِي (٣ / ٤٨) ، الْوَسِيطُ (٢ / ٢٦٣) ، فَتَحُ الْعَزِيزِ

(٢ / ٢٥٠) ، الْبَيَانُ (٢ / ٥٦٩) ، حَلْيَةُ الْعُلَمَاءِ (١ / ٢٦١) ، مَغْنَى الْمُحْتَاجِ (١ / ٥٤٢) .

(٦) انْظُرْ : الْمَغْنَى (٢ / ١٦٣) ، وَقَالَ فِي الْإِنْصَافِ (٢ / ٣٧٧) : إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ رَكْعَةٍ لَا يَجُوزُ إِتِمَامُهَا جُمُعَةً ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخُرَقِيِّ ، وَعَنْهُ يَتِمُّونَهَا جُمُعَةً ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ نَصٌّ عَلَيْهِ .